

Distr.: General
21 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون

البندان ٤٨ و ١١٤ من جدول الأعمال
التنفيذ المتكامل والمتناسق ومتابعة نتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهتان إلى رئيس
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك
وجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

انطلاقاً مما جاء في الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة من
رئيس الجمعية العامة إلى أعضاء الأمم المتحدة وفي الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٩ الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة، فلقد أجرينا استعراضنا
للترتيبات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)،
الذين ينشئان مفوضية بناء السلام طبقاً للفقرة ٢٧ من هذين القرارين.

ونرفق تقريرنا الذي يسعى إلى أن يعكس الآراء المعرب عنها لنا من جانب الدول
الأعضاء على أساس عملية واسعة ومفتوحة وشفافة وشاملة. وعلى مدار الأشهر الستة
الأخيرة أجرينا ثلاث مشاورات غير رسمية مفتوحة مع أعضاء الأمم المتحدة إلى جانب
مناقشات واسعة النطاق مع العناصر الرئيسية الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وزيارات
 واجتماعات تهدف إلى مشاورات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء. ويرد مرفقاً
 بهذا التقرير قائمة كاملة بمشاوراتنا وبالاجتماعات الأخرى التي عقدناها (انظر المرفق).



ونود أن نشكركم على الثقة والدعم اللذين لقيناهما منكم ومن أسلافكم خلال العملية معربين عن امتناننا للدول الأعضاء ولمن اجتمعنا إليهم في إطار منظومة الأمم المتحدة على ما لقيناه من تعاون ومؤازرة. وكما نشكر الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام السيدة جوني شينغ هوبكيتز وفريقها في الأمانة المعنية بالسلام على ما قدموه من مساعدة وتعاون. ويود الميسرون المشاركون أن يؤكدوا على الحاجة إلى أن يتم النظر في مجموعة التوصيات الواردة في تقريرنا مع وضعها موضع التنفيذ. ولا شك أنكم سترغبون، فضلاً عن رؤساء مجلس الأمن في المستقبل والرئيس المقبل للجمعية العامة في مناقشة هذه المسألة المهمة. ونحن على استعداد لطرح آرائنا بشأن الكيفية التي تكفل تنفيذ التوصيات التي طرحناها.

 (توقيع)	 (توقيع)	 (توقيع)
باسو سانغوي	كولود هيللر	آن أندرسون
السفير الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة	السفير الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة	السفير الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، الموجهتين من الممثلين الدائمين لأيرلندا وجنوب أفريقيا والمكسيك لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

تقرير عن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة

موجز تنفيذي

١ - جاء إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ ليشكل خطوة احتراق تنطوي على أمل جديد بالنسبة لسكان البلدان الخارجة من ربقة النزاع. وبعد انقضاء خمس سنوات، وبرغم الجهود الملتزمة والمخلصة المبذولة، فما زالت الآمال التي صاحبت قرارات إنشائها بعيدة عن التحقيق. وقد أصبحنا الآن عند مفترق طرق: إما أن تسود إعادة التزام واعٍ بإزاء بناء السلام في جوهر أعمال الأمم المتحدة، أو أن ترضى لجنة بناء السلام بالدور المحدود الذي تطوّرت به حتى الآن. وتوحي مشاوراتنا بأن الأعضاء يجذبون بقوة انتهاز السبيل الأول.

٢ - وقبل الدخول في تفاصيل التقرير، فقد طرح الميسرون المشاركون ٦ قضايا تشكل إطاراً للممارسة المتبعة: (أ) تعقيد بناء السلام؛ (ب) حتمية الملكية الوطنية في هذا المضمار؛ (ج) وهم التسلسل؛ (د) الحاجة الماسة إلى تعبئة الموارد؛ (هـ) أهمية مساهمة المرأة و (و) الحاجة للتواصل مع الميدان.

في الميدان

٣ - يتطلع التقرير إلى ما توافر حتى الآن من خبرات مختلطة مع البلدان الأربعة المدرجة على جدول أعمال اللجنة وينوّه بآراء بلدان يمكن أن يضمها جدول الأعمال. وهذا المنظور الميداني يطرح بدوره عدداً من القضايا للنظر فيها: الملكية الوطنية (وخاصة في عملية التخطيط) وبناء القدرات والجوانب الإنمائية من بناء السلام والحاجة إلى التجانس والتنسيق وأهمية البعد الإقليمي. وفي ضوء ما يسود من غياب المعرفة وسوء الفهم بشأن دور وإمكانات لجنة بناء السلام فإننا نشدد على الحاجة إلى وجود استراتيجية اتصالات فعالة في هذا المضمار.

دور لجنة بناء السلام وأداؤها

٤ - ينظر التقرير إلى عدد من المسائل المتصلة باللجنة التنظيمية، بما في ذلك تشكيلها

وتمثيلها وإمكانية المساهمات المتميزة التي يمكن أن يقدمها كل من أعضائها. ونحن نتصور علاقة أكثر صلابة بين اللجنة التنظيمية وبين التشكيلات القطرية المحددة فيما تسمح بوجود المرونة اللازمة. على أن محور تركيز اللجنة التنظيمية الرئيسي لا بد وأن يظل منصباً على المسائل المواضيعية الاستراتيجية، بمعنى بناء الشراكات ضمن الأمم المتحدة وخارجها وعلى وضع أطر المسألة المتبادلة.

٥ - وفيما يتعلق بالتشكيلات القطرية المحددة فإننا نرى أن التحدي يتعلق بأسلوب الجمع بين الابتكار والحيوية مع الوزن والصلابة، نوصي بإضافة بُعد قطري إلى دور الرئاسة بما يعزز الدعم المتاح للرئيس، كما نوصي بإنشاء لجان اتصال في مجال التشكيلات القطرية المحددة في هذا الميدان. كما نلاحظ اتساع مدى الدعم لإمكانيات المشاركة المتعددة المستويات ونقترح بعض الخيارات المطروحة في هذا المضمار.

العلاقات الرئيسية

٦ - حتى الآن كان التفاعل مع مجلس الأمن محدوداً وقاصراً عن توقعات عام ٢٠٠٥. على أننا نعتقد أن الإمكانيات باتت متاحة حالياً لخلق ديناميات جديدة بين مجلس أمن أكثر تفهماً ولجنة بناء للسلام أفضل أداء، وننظر في كيفية تفعيل هذا المجال حيث نركز بالذات على إمكانية مشاركة اللجنة المذكورة فيما يتصل بنظر مجلس الأمن في ولايات صنع السلام.

٧ - كما أن علاقات لجنة بناء السلام مع الجمعية العامة ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما زالت قاصرة بدورها في تطورها، ومن ثم فنحن نوصي بالخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن. وعلى صعيد الشراكات بشكل عام نلاحظ تزايد الشعور بأهمية دعم علاقة الأمم المتحدة والبنك الدولي ونقترح مدخلات أكثر تنظيمياً من جانب لجنة بناء السلام في مقر البنك الدولي.

٨ - وننظر أيضاً في سبب عدم إحالة نطاق أكثر تنوعاً من البلدان حتى الآن إلى لجنة بناء السلام. وفيما يتصل بالبعد الوقائي ننوّه بالمجال المتاح بالنسبة للولاية الحالية ونقترح أن تتم الاستفادة منه على نحو كامل.

مكتب بناء السلام وصندوق بناء السلام

٩ - ينظر التقرير في القضايا الداخلة ضمن نطاق مكتب بناء السلام حيث نوصي بتعزيز الموارد وحسن استخدام الموارد المتاحة حالياً، كما أن وزن مكتب بناء السلام في نطاق الأمانة العامة بحاجة إلى دعم. ومن المهم أن يقر الأمين العام الترتيبات التنظيمية التي تعكس

بصورة ملائمة أولوية بناء السلام.

١٠ - وبرغم ما طرأ من تحسينات فما زال الأمر يقتضي تأزراً أقوى وتواصلاً أفضل بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

والخلاصة

١١ - إن تقريرنا المفصل يقوم على أساس المدخلات الممتازة المقدمة من الأعضاء ومن الأمانة العامة ومن العناصر صاحبة المصلحة والشركاء على نطاق أوسع في الأمم المتحدة وخارجها، فضلاً عن الرؤى الثابتة والقيّمة المقدمة من جانب الذين عملوا على تطوير لجنة بناء السلام منذ بدايتها. ونعتقد أن تنفيذ توصيات التقرير بطريقة متكاملة سوف يساعد على تمهيد السبيل من أجل لجنة لبناء السلام أكثر حيوية وأهمية ومرونة وتتحلى بأداء أفضل وتتمتع بسلطات أوسع ودعم أوفر فضلاً عن طموح أكبر وفهم أعمق من جانب الآخرين.

١٢ - ويتمثل أملنا في أن يأتي هذا الاستعراض على شكل دعوة للتنبيه بما يساعد على دعم العزم الجماعي على التعامل مع بناء السلام بطريقة أكثر شمولاً وأمضي تصميمًا.

المحتويات

الصفحة

أولا -	وضع إطار الاستعراض	٨
ألف -	مقدمة	٨
باء -	بعض القضايا الرئيسية	١١
ثانيا -	في الميدان	١٥
ألف -	البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام	١٥
باء -	منظورات بلدان يمكن إدراجها في جدول الأعمال	١٧
جيم -	المسائل التي تنجم عن تجارب البلدان	١٨
دال -	موجز التوصيات	٢٣
ثالثا -	دور لجنة بناء السلام وأداؤها في المقرر	٢٤
ألف -	اللجنة التنظيمية	٢٤
باء -	التشكيلات المحددة قطرياً	٢٨
جيم -	التعامل على مستويات متعددة	٣١
دال -	معايير الدخول والخروج	٣١
هاء -	موجز بالتوصيات	٣٢
رابعا -	العلاقات الرئيسية	٣٤
ألف -	العلاقات مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣٤
باء -	أحالة البلدان إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام	٣٩
جيم -	دور وقائي	٤٠
دال -	الشراكات الأخرى: المؤسسات المالية الدولية وأسرّة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية	٤١
هاء -	موجز بالتوصيات	٤٣
خامسا -	مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام	٤٤

٤٤		ألف - مكتب دعم بناء السلام
٤٧		باء - صندوق بناء السلام
٤٩		جيم - موجز بالتوصيات
٥٠		سادسا - موجز ما سبق
٥٠		ألف - نظرة عامة على التوصيات
٥١		باء - الخلاصة
٥٣		التذييل - قائمة بالمشاورات التي تمت بواسطة الميسرون

أولاً - وضع إطار الاستعراض

ألف - مقدمة

العملية

١ - تستند ولاية الاستعراض أصولها من أحكام القرارين اللذين قضيا بإنشاء لجنة بناء السلام وعلى أساسها فإن الترتيبات الجديدة يتم استعراضها بعد فترة خمس سنوات وهذان القراران اللذان قضيا بالتأسيس صدرتا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كما تم تعيين الميسرين المشاركين في الاستعراض في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢ - وعلى مدار الأشهر الستة من عملية الاستعراض شعرنا بالارتياح إزاء مستويات الاهتمام والمشاركة في إطار هذه الممارسة. لقد كانت أسس دعم بناء السلام قوية وشملت مناطق شتى كما ضمت الحكومات والعناصر الفاعلة الأوسع نطاقاً سواء في ميدان السياسة أو المجتمع المدني ويلخص التذييل لهذا التقرير المشاورات المعقودة في سياق عملية الاستعراض فيما يسعى تقريرنا إلى أن يجسّد نطاقاً واسعاً للغاية من المدخلات. وبرغم أن من شأن تقرير موجز ألا يوفي التفاصيل حقها في كل موضوع إلا أننا نأمل في أن كل من أعطونا وقتهم سوف يطلعون على قدر من آرائهم منعكساً في سطره.

السياق

٣ - إن الميسرين المشاركين على بينة من قدر الآمال المعقودة على هذا الاستعراض. وفيما لا يزال الأمر بانتظار تجسيد الآمال التي صاحبت قراراً عام ٢٠٠٥، فالحاجة التي دفعت إلى صدورهما ما زالت على جسامتها حتى الآن. والحق أن تحدي بناء السلام ما زال في حال من التزايد. وسوف يأتي تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١ ليؤكد على أن التزاع ما برح هو العقبة الأهم الوحيدة التي تعوق مسيرة التنمية.

٤ - وقد تم الاستعراض في سياق حقائق دولية تتغير بسرعة وتواجهها عواقب لا فكاك منها بالنسبة للأمم المتحدة وجاءت مشاوراتنا لتسلط الضوء على بعض المسائل الأساسية: هل نحن نواجه تحولاً في المنظور إزاء نموذج صنع السلام بالأمم المتحدة؟ هل تقتضي زيادة أهمية الأمم المتحدة إعادة تفكير راديكالية في العلاقة بين المقر والميدان؟ وهل ما زلنا نغنى بفشل جماعي فيما يتعلق بالتصدي بالأسباب الجذرية للتزاع فيما نركز بصورة غير متناسبة على أعراضه؟

٥ - كذلك يواكب الاستعراض المواعيد الرئيسية المدرجة على الجدول الزمني للأمم المتحدة إذ تأتي معاودة تكريس الغايات الإنمائية للألفية في هذا العام لتثير حواراً يجمع بين الجدة والتحدى بشأن بلوغ الأهداف التي سبق وضعها في عام ٢٠٠٠. والمناقشة المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة ما زالت تتكاثف بما في ذلك المسائل المتصلة بالمشاركة المنصفة للعالم النامي في عمليات صنع السياسة. كما أن التطورات المتصلة بالاتساق على مستوى المنظومة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لعملية متعددة الوجوه كعملية بناء السلام.

٦ - وثمة مهمة رئيسية كانت تواجه الميسرين المشاركين وتمثل في رسم الحدود الملائمة للاستعراض. كان من شأن تفسير فضفاض لولايتنا أن يدفع بنا إلى تعليقات كاسحة على قضايا إصلاح الأمم المتحدة فيما كان من شأن تفسير بالغ الضيق أن يقصر عن مواجهة نطاق التحديات الماثلة. وفي محاولة إيجاد أرضية متوسطة رأينا مهمتنا على أنها تجدد رؤية عام ٢٠٠٥ فيما تجعلها أكثر إمكانية من حيث التحقيق.

آمال عام ٢٠٠٥

٧ - تتمثل النقطة المرجعية الرئيسية في هذا المجال في قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقد صدرا في وقت واحد من عام (٢٠٠٥). ووضع هذين القرارين في سياق الحوار المصاحب يتيح شعوراً حيوياً بالآمال التي واكبت صدورهما. وقد جاء النظر إلى الهيكل الجديد لبناء السلام بوصفه جهداً مصمماً وطموحاً ملء فراغ جوهري وكان رئيس الجمعية العامة قد تكلم عن "لحظة تاريخية بحق" فلخص بذلك الشعور العام.

٨ - وبرغم أن القرارين ١٨٠/٦٠ و ١٦٤٥ (٢٠٠٥) استحدثا الهيئات الجديدة للعمل إلا أن قرار التأسيس الفعلي تم اتخاذه في مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ كما أن مداولات هذه القمة استندت بدورها إلى عقد كامل من الأعمال التي سبقت. وبالعودة إلى الوراء كان الأمين العام بطرس بطرس غالي قد قام في عام ١٩٩٥ في منشور "برنامج للسلام" بتعريف ومناقشة بناء السلام ثم انطلق الحوار في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ انظر مرفق A/59/565 وهذا بدوره كان أساساً بُني عليه تقرير الأمين العام كوفي عنان الحافل لعام ٢٠٠٥ بعنوان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005). وباختصار: فإن القرار الذي قضى بالهيكل الجديد تم اتخاذه على أعلى مستوى وقد سبقه تدارس واسع النطاق وواكبته أعلى التوقعات. وعلى أساس هذه الخلفية كان ينبغي تقييم أدائنا.

كيف يتسنى النظر في عام ٢٠١٠ إلى "النجاح"؟

٩ - بغیر المبالغة في توقعات دون لزوم، من المعقول الانطلاق من نصوص قرار ٢٠٠٥ ومناقشتها للتساؤل عن كيفية النظر في عام ٢٠١٠ إلى هيكل بناء السلام في حالة عدم بلوغ توقعات ٢٠٠٥ بالكامل. ويمكن للمرء أن يفترض طلبات أوسع نطاقاً من جانب البلدان تطرح بشأن جدول أعمال لجنة بناء السلام. بمعنى - أن يتوافر في حال المشاركة شعور أوضح فيما يتعلق بما أنجزته أعمال اللجنة المذكورة من تغيير على الأرض، وبمعنى أن يحظى بناء السلام بمكانة أعلى بين أولويات الأمم المتحدة، فضلاً عن تقوية العلاقات التي لا بد وأن تقوم بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. بما يضيف مزيداً من الأهمية على مكتب دعم بناء السلام ضمن الأمانة العامة بحيث يُنظر إلى لجنة بناء السلام بوصفها عنصراً أساسياً من جانب هؤلاء الذين يتخذون مواقعهم خارج وداخل منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

سجل مشروط

١٠ - ينبغي التسليم بشكل حاسم بأن هذه العتبة من النجاح لم يتم بلوغها بعد. وليس معنى هذا التهوين مما تم إنجازه ولا التقليل من شأن الالتزام الثابت الذي أبداه الكثير من المخلصين من ممثلي الدول الأعضاء وخاصة الذين تولوا مسؤوليات رئاسية فضلاً عن موظفي الأمانة العامة. إن المؤسسات الجديدة قائمة وفاعلة وقد ظلت تركز على البلدان الخارجة من ربقة النزاع باعتبار أنها لا تحظى بقدر كافٍ من الاهتمام الدولي. وفي بعض الحالات واصلت هذه العناصر تحسين التخطيط وإجراء حوارات سياسية أكثر شمولاً والعمل على تعبئة أكثر فعالية للموارد بقدر ما كان يحدث بخلاف ما بذلته من جهود.

١١ - ومع ذلك ففوة الدفع التي انطلقت بالعملية إلى الأمام بما في ذلك ما شهدته شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لم تحافظ على استدامتها. لقد جاءت المناقشات المطوّلة بشأن المسائل الإجرائية لتخلق نوعاً من الخلط. وكما أن الدول الأعضاء التي بذلت جهوداً واسعة لتأمين مقعد لها في اللجنة التنظيمية لم تبذل من الطاقة ما يتوازى فيما يتصل بالاضطلاع بمسؤوليات العضوية، كما أن مكتب دعم بناء السلام كافح لالتماس هوية تمكّنه من أن ينهض بدور تنسيقي فعال بشأن قضايا بناء السلام عبر الأمانة العامة للأمم المتحدة.

عند مفترق الطرق

١٢ - طرأت تحسينات تراكمية بلا شك خلال دورة حياة المؤسسات الجديدة، وعملت الرئاسات المتعاقبة للجنة بناء السلام والتشكيلات المحددة قطرياً بكل إخلاص و ببعض النجاح

على تعزيز أهمية أعمال اللجنة، كما خضع صندوق بناء السلام للاستعراض مرتين فيما أفاد مكتب دعم بناء السلام من القيادة المخلصة فبدأ في الاستقرار وتم إعداد بعض المخرجات المهمة أو أنها قيد الإعداد حالياً.

١٣ - مع ذلك فالأمر يقضي المزيد إذا ما كان الهدف هو استعادة ما توخاه عام ٢٠٠٥ من رؤى وطموح. فالمنظمة ما زالت بعيدة عن أن تنهض إلى حيث تحدي بناء السلام، وهذا يحتاج إلى مستوى جديد من الاهتمام والعزم من جانب الدول الأعضاء ومستوى القمة في الأمانة العامة. وسواء يمثل هذا إعادة التزام واعية بإزاء بناء السلام في جوهر أعمال الأمم المتحدة أو أن تستقر لجنة بناء السلام على الدور المحدود الذي تطوّرت به حتى الآن، فمن واقع مشاوراتنا أصبحنا نستشعر رغبة قوية من جانب الأعضاء باتباع السبيل الأول.

باء - القضايا الرئيسية

١٤ - منذ البداية يرغب الميسرون المشاركون في طرح عدد من القضايا والشواغل الرئيسية التي تنطلق منها تفاصيل هذا التقرير.

١ - تعقيد بناء السلام

١٥ - بناء السلام عملية معقدة بطبيعتها: إعادة بناء علاقات هشة أو ممزقة تستغرق وقتاً طويلاً بالتحتم ولا يصلح لها القياس على أساس مجزأ أو على "أساس معمم". وثمة مؤسسات من قبيل الأمم المتحدة أو الصندوق الدولي يمكن أن تجد من الصعوبة بمكان التعامل مع هذا الشكل من التعقيد والتداخل. على أن ثمة عامل جذب محتوم بالنسبة للمنظمات والمناخين يدفع بهم نحو الأمور العملية والقابلة بالفعل للقياس.

١٦ - هذه التعقيدات، حتى ولو تم إدراكها عند إنشاء الهيكل الجديد، ربما تظل بعيدة عن الفهم الكامل، حيث أن لجنة بناء السلام يمكن أن تندفع بغير صبر كي تقول كلمتها وتلتزم قصص نجاحاتها وتعمل على طرح تعريف دقيق لقيمتها المضافة. وهناك شواغل مشروعة في هذا الشأن، ومن هنا يسعى الاستعراض إلى معالجتها، ولكن المنظمة لا بد وأن تتكيف حسب الحقائق الماثلة. ولا بد أن تواصل الأمم المتحدة بغير انقطاع إعادة تقييم هيكلها وأولوياتها والنهج الذي تتبعه بما يكفل توازيها مع الاحتياجات على الأرض.

٢ - حتمية الملكية الوطنية

١٧ - ببساطة، لا بد أن يشعر الناس بامتلاكهم لسلامهم، بمعنى أن الأمر يقتضي أن يبدأ السلام وينمو ليصبح جزءاً لا يتجزأ من الحقائق الكامنة في عقول الناس، ومن ثم لا يمكن

لبناء السلام أن يتم إلّا ضمن المجتمعات وفي نطاق بلد من البلدان. وليست "الملكية الوطنية" مجرد أمر مرغوب أو أنها تمثل صواباً سياسياً، بل أنها أمر حتمي وضرورة مطلقة إذا ما كان لبناء السلام أن يصبح حقيقة متجذرة في أرض الواقع.

١٨ - من هنا فمبدأ الملكية الوطنية يظل موضع دعوة وقبول واسع النطاق، فيما يكمن التحدي في العمل ضمن النطاق الكامل من الآثار المترتبة. وعلى المجتمع الدولي أن يفهم حدود دوره بوصفه الوسيط أو القابلة التي يتم على يديها عملية الميلاد الوطني. وفي البلدان المعنية لا يمكن النظر إلى الملكية على أنها حق منتزع من المجتمع الدولي. وما يحتاجه الناس وما تقتضيه حكوماتهم هو الاضطلاع بالمسؤوليات التي تنبثق عن شعور الملكية.

١٩ - وتحتاج لجنة بناء السلام إلى أن تكفل الملكية الوطنية بصورة أصيلة وشاملة كمنطلق لأعمالها. وبطرق متعددة فإن المساعدة على بناء القدرة الإدارية وتعزيز الحوار وتشجيع طرح تعريف عن "الملكية الوطنية" يشمل بصورة كاملة جميع الأطراف صاحبة المصلحة على أن يتجاوز الشعار إلى حيث التحقق في أرض الواقع.

٣ - وهم التابع الزمني

٢٠ - ثمة قبول في جميع الدوائر بأن التابع الزمني أمر لا يصلح، وأن بناء السلام بصورة فعالة لا ينبغي أن يعقب زمنياً عمليات حفظ السلام، ولكن ينبغي أن يصاحبها منذ بدايتها. وهذه ليست رؤية جديدة فقد سبق أن طرحت بدقة ووضوح سواء في تقرير الإبراهيمي أو في إطار نهج الأفق الجديد.

٢١ - وبرغم هذا التسليم فثمة شعور واسع النطاق بأن نهج التابع الزمني ما زال سائداً في الأمم المتحدة. وحتى إذا ما تسنى إدراج العناصر المتواضعة لبناء السلام ضمن ولاياتها فإن تركيز ومنطلق العمليات هو حفظ السلام. ويجنح حفظ السلام إلى أن يُنظر إليه بوصفه إضافة خلال طور حياة عملية حفظ السلام. بمعنى أن يتوقع الشروع به عقب تلك العملية.

٢٢ - لكن نهجاً تنابعياً من هذا القبيل لا يولي الأهمية الكافية، لا لبناء السلام ولا يستجيب للاحتياجات والحقائق على الأرض. وفي السياق الراهن من الحوار بشأن مستقبل عدد من عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام اتسمت المسألة بمزيد من الأهمية.

٢٣ - وبات التحدي يتمثل في كفالة أن تنعكس التحولات الفكرية أو الفلسفية بصورة كاملة في النهج التنظيمية المتبعة. على أن العقبات في هذا المجال عقبات كأداء وليس أقلها اختلاف الترتيبات المالية التي تسند حفظ السلام وبناء السلام ولكن يمكن اتخاذ خطوات لها

أهميتها سواء في تصميم الولايات الصادرة عن مجلس الأمن أو في تخصيص الموارد ذات الصلة.

٢٤ - كذلك تتصل مسألة التتابع الزمني بالمناقشة المتعلقة بدور وقائي تضطلع به لجنة بناء السلام فالحقائق على الأرض ليست معزولة عن بعضها البعض بل يمكن أن يشهد الأمر انزلاقاً نحو النزاع أو عودة إلى النزاعات حيث يحدث عبور للخطوط الفاصلة بصورة تكاد تستعصي على التوقع. ومن ثم فاللجنة بحاجة إلى أن تكون على وعي كامل بتلك الحقائق وعلى إدراك للبعد الوقائي في ولايتها الراهنة.

٤ - الحاجة الماسة إلى تعبئة الموارد

٢٥ - دور لجنة بناء السلام في المساعدة على كفالة تمويل قابل للتنبؤ بالنسبة للانتعاش فيما بعد النزاع دور معترف به في القرارين المنشئين للجنة وقد تم اعتباره منذ البداية بُعداً أساسياً من أعمالها.

٢٦ - ومن المفهوم جيداً أن بناء السلام يتطلب تركيزاً موازياً على الاحتياجات السياسية والإنمائية والأمنية. وعندما ينتهي النزاع يصبح البشر بحاجة ماسة للغاية إلى أن يعيشوا متحررين من الخوف ومن الجوع، وبقدر ما يمكنهم أن يقوموا بذلك فهم ينعمون بمكاسب ناجمة عن السلام ومن ثم تتعزز عزيمتهم على المضي قدماً إلى الأمام. وبهذا ففي ضوء تشابك العوامل الكثيرة يمكن للفشل في أي من تلك المجالات أن يحبط خطى التقدم في المجالات الأخرى.

٢٧ - ومن منطلق الوعي بهذا التشابك فقد دأب من اجتمعنا إليهم على إيضاح أن الفشل في التعامل مع الاحتياجات الإنمائية الأساسية هو الذي يشكل أفدح الأخطار التي تهدد بجذب البلد مرة أخرى إلى حمأة النزاع. وأظهرت الدراسات تلو الدراسات أن التخلف والنزاع مترابطان بصورة وثيقة، وعلى لجنة بناء السلام أن تسعى بوضوح إلى حيث لا تزوج أعمالها مع أعمال الوكالات الإنمائية، ولكن ينبغي لها أن تظل صوتاً قوياً ومصمماً على الدعوة من أجل التكامل بين المنظورات السياسية والإنمائية وتذكير المجتمع الدولي بأن سبل الغذاء والمأوى وفرص العمل تمثل بدورها أدوات لا غنى عنها في بناء السلام.

٢٨ - والعمل على تعبئة الموارد اللازمة لبناء السلام يحتاج إلى أن يكون طموحاً من ناحية ومركّزاً من ناحية أخرى. ودور لجنة بناء السلام هو دور دعوة بالدرجة الأولى بمعنى دعوة بغير هوادة إلى تخصيص الموارد الكافية اللازمة للتعامل مع بعض المسائل الجوهرية والعاجلة التي إذا ما تركت دون أن يتصدى إليها أحد أو دون أن يمولها أحد، فإنها تنطوي على إمكانات تهدد السلام ذاته. ولا بد من السعي لجمع الموارد على النطاق اللازم لحدوث

تغيير حقيقي عبر أوسع نطاق ممكن من الفعاليات، سواء داخل الأمم المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية أو القطاع الخاص كما أن أهمية اللجنة ونجاحها سوف تتبدى في جانب مهم للغاية من واقع قدرتها على أن تفعل ذلك.

٥ - أهمية مساهمة المرأة

٢٩ - تتميز لجنة بناء السلام بأنها أول هيئة في الأمم المتحدة يشكل البعد الجنساني جزءاً أساسياً من القرارات التي أسستها. فالمساهمة الممكنة التي يمكن أن تسديها المرأة إلى عمليات السلام أمر لا يكاد يحتاج إلى إعادة تأكيد، بل ستتأكد من جديد في تقرير الأمين العام القادم بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام المتوقع أن يضم توصيات واضحة وموجهة نحو اتخاذ إجراءات عملية في هذا الخصوص.

٣٠ - على أن لجنة بناء السلام لم تنهض حتى الآن للوفاء بمقتضيات ولايتها القوية والمحددة في هذا الشأن. حقيقة أن تحققت بعض النجاحات في مشاركة المنظمات النسائية ولكن أصواتها غير مسموعة بما يكفي ولا سيما في الميدان. والحث على تعميم الشواغل الجنسانية في المسار الرئيسي لأعمال بناء السلام لقي بدوره نجاحاً محدوداً. ولذلك فإن المنظور الجنساني بحاجة إلى أن يتخلل على نحو أوفى الأشكال المحددة قطعياً وأن تستهدي به كل جوانب عملية بناء السلام على الأرض؛ فدور المرأة في بناء السلام بحاجة إلى أن يتحول من زاوية الاهتمام إلى حيث يشغل المجال الرئيسي للحركة وينبغي أن تتولى لجنة بناء السلام زمام قيادة هذا التحرك.

٦ - الحاجة للتواصل مع الميدان

٣١ - أنسب قواعد قياس النجاح أو الفشل هيكل بناء السلام تتمثل في قياس مدى أهميته في الميدان. وعلى مدار الاستعراض ظل الميسرون المشاركون بصورة متكررة يتذكرون أن الاهتمامات والمنظورات على الأرض يمكن أن تختلف بصورة جذرية للغاية عن تلك السائدة في أروقة نيويورك. وفي مجال التخطيط الاستراتيجي على سبيل المثال فإن نوعية الممارسة التي قد تبدو معقولة وملائمة في نيويورك يمكن أن تعد في الميدان مرهقة للغاية بما يضيف طبقة جديدة من المهام إلى إدارة هشة ومرهقة بالفعل. وثمة اختلاف مماثل في المنظور واضح في المجالات الأخرى.

٣٢ - وفي اتصالاتهم الميدانية شعر الميسرون بالصدمة إزاء غياب الفهم الأساسي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ولأساليب عمله ولما يقدمه هذا الهيكل. وهذه الثغرة المفتوحة بين المقر والميدان لا بد وأن تصبح محلاً للانشغال ومن ثم فنحن نأمل بقوة أن يكون تضيق هذه الثغرة واحداً من نتائج هذا الاستعراض.

ثانياً - في الميدان

٣٣ - يلخص الجزء الأول من هذا الفرع بعض تجارب بلدان جدول الأعمال الأربعة كما يتطلع إلى منظورات مرشحين محتملين. أما الجزء الثاني فيسعى إلى تحديد بعض النقاط الرئيسية الناشئة.

ألف - البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام

٣٤ - يختلف كل من بلدان جدول الأعمال الأربعة عن سواه، قدر اختلاف تجربته مع أعمال لجنة بناء السلام. إن سيراليون وبوروندي تم وضعهما على جدول الأعمال في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ووضعت غينيا بيساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ فيما وضعت جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي ضوء الفترة الأطول من العمل كان ثمة مجال لتطوره عبر الزمن من حيث العلاقة مع سيراليون وبوروندي وبرغم ما نجم من صعوبات أولية فإن كليهما أصبح ينظر إليها الآن على أنها تجارب إيجابية بشكل عام وتفضي إلى بعض الإيجابيات العملية. أما غينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى فكانتا بعيدتين عن طريق السلام عندما أدرجتا على جدول أعمال لجنة بناء السلام ولديهما مشاكل أخطر من حيث القدرات والموارد، وما زالت غينيا بيساو تعاني معاناة شديدة من جراء زعزعة الاستقرار السياسي ولم تستفد إلا بصورة محدودة من مشاركة لجنة بناء السلام.

الاهتمام والمواكبة السياسية

٣٥ - في معرض تصنيف المنافع الناجمة يمكن القول بأن جميع البلدان الأربعة شهدت، بدرجات متباينة، زيادة في الاهتمام الدولي نتيجة مشاركة لجنة بناء السلام وهذا أمر مهم بالذات لبلدان ترى نفسها وكأنها تعاني من "نقص الاهتمام" من جانب المجتمع الدولي.

٣٦ - لقد لعبت لجنة بناء السلام دوراً في تعزيز الحوار السياسي الشامل في جميع البلدان الأربعة فساعدت على تيسير عملية انتخاب سلمية في سيراليون في عام ٢٠٠٧. وبعد ذلك، وفي أعقاب العنف السياسي الذي نشب في آذار/مارس ٢٠٠٩، هيأت مظلة سياسية بالنسبة للممثل التنفيذي للأمين العام لكي يقود المفاوضات بين الأحزاب السياسية. وفي بوروندي أدت جهود لجنة بناء السلام إلى إنشاء منتدى دائم للحوار وساعدت على خلق بيئة مفضية إلى إجراء الانتخابات.

٣٧ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى دعمت لجنة بناء السلام حواراً سياسياً وطنياً شاملاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وهيأت سبل التشجيع اللازمة للأحزاب لكي تنشئ لجنة

انتخابية. وفي ظل الظروف الصعبة في غينيا بيساو دعت لجنة بناء السلام إلى الهدوء وإلى إجراء حوار خلال فترات من الاضطراب.

التخطيط

٣٨ - فيما يتعلق بالتخطيط جاءت التجربة مختلطة؛ ففي سيراليون حلّ "جدول أعمال التغيير" محل انتشار وتوزيع الخطط السياسية والأمنية والإنمائية التي كانت مطروحة في السابق فتوصل الفرقاء إلى وثيقة تخطيط واحدة أدت إلى تحسين التواءم والملكية الوطنية مع تخفيف العبء الإداري عن عاتق البلد. مع ذلك فإن "جدول أعمال التغيير" لم يتم الاتفاق عليه إلا بعد فترة مطوّلة من النزاع المؤسسي سواء ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة أو بينها وبين شركائها وبعد أن كانت لجنة بناء السلام قد سعت بداية إلى وضع إطار استراتيجي منفصل لبناء السلام.

٣٩ - وكان ثمة تجربة موازية في بوروندي حيث ساد الشعور بأن الجهود المطلوبة لوضع وتنفيذ إطار استراتيجي كانت من الصعوبة بمكان. وفي سيراليون تم التوصل في نهاية المطاف إلى حل وسط بين الأطراف بما أدى إلى وثيقة استراتيجية وحيدة تعكس بصورة أدق الأولويات الوطنية فيما جاءت على نحو أفضل من حيث التركيز والواقعية.

٤٠ - وبصرف النظر عن التجارب القائمة في سيراليون وبوروندي فإن التشكيل القطري المحدد لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو تحرك نحو استراتيجيات منفصلة في بناء السلام وفي كلتا الحالتين طال أمد وضع المشاريع وحدثت درجة من درجات الازدواجية مع استراتيجيات الحد من الفقر القائمة ومع نصوص أخرى مما شكّل مصدراً للإحباط بالنسبة للفعاليات الناشطة على الأرض. وبسبب القدرة الوطنية المحدودة في هذين البلدين فإن العبء الإداري لوضع وتنفيذ ورصد الإطار الاستراتيجي كان عبئاً ملموساً بشكل خاص.

٤١ - كما أن المشاركة غير المتكافئة من جانب الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة في عملية وضع أولويات بناء السلام كانت موضع تعليق وفي بعض الحالات شعرت منظمات المجتمع المدني بأنها مهمّشة كذلك، وبرغم الولاية الواضحة للجنة بناء السلام في إدراج منظور جنساني شكت الجماعات النسائية بالذات من قصور مشاركتها.

تعبئة الموارد

٤٢ - لقد ظل السجل مختلطاً فيما يتعلق بتعبئة الموارد وكانت مخصصات صندوق بناء السلام في جميع الحالات الأربع على الوجه التالي: ٣٧ مليون دولار لسيراليون و ٤٠ مليون دولار إلى بوروندي و ٣١ مليون دولار لجمهورية أفريقيا الوسطى و ٦ ملايين دولار إلى غينيا

بيساو. وفي حالة جميع البلدان الأربعة، بُذلت جهود لتعبئة الموارد على نحو أوسع نطاقاً. ففي سيراليون على سبيل المثال، وبعد جهود للدعوة القوية بذلتها لجنة بناء السلام، تضافرت جهود الشركاء الرئيسيين للتوصل إلى استجابة مشتركة لصالح تشغيل الشباب. وفي بوروندي لعب التشكيل القطري دوراً في كسر الجمود بشأن التجديد السادس لصندوق النقد الدولي لصالح البلد المذكور، كما أن مشاركة الرعاة في المائدة المستديرة للمانحين المعقودة في بوجنورا في أيار/مايو ٢٠٠٧ أسفرت عن إعلانات للتبرع بزيادة في الدعم المالي.

٤٣ - وقد تحقق قدر من النجاح في تعبئة الموارد لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى. وهيأت لجنة بناء السلام حواراً مع البنك الدولي فيما يتعلق بتقديم البلد نحو الوصول إلى نقطة الاكتمال لمبادرة تخفيف عبء الديون عن البلدان المثقلة بالديون في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وما زال هذا الحوار متواصلاً. كذلك يتم إعداد قائمة بمشاريع بناء السلام المحتاجة إلى التمويل وقد عملت على إثارة اهتمام بعض الشركاء الجدد. وفي غينيا بيساو، جاءت المساهمات من أعضاء لجنة بناء السلام لدعم الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ كجزء من استجابة للدعوة في هذا المجال، كما أن الزيادات المتواصلة في المساعدات المقدمة من مصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى غينيا بيساو تعزى جزئياً إلى الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام.

٤٤ - وبرغم الجهود المبذولة حالياً فما زالت تعبئة الموارد قاصرة إلى حد كبير عن تلبية الاحتياجات المطروحة. والعقبات واضحة في هذا الصدد (في غينيا بيساو على سبيل المثال تؤدي زعزعة الاستقرار السياسي إلى حد كبير إلى تعقيد المهمة المتوخاة) ولا غنى عن أن يظل النهج الذي تتبعه لجنة بناء السلام فحجاً واقعياً ومركزاً على الاحتياجات التي ترتبط بوضوح أو بقوة مع بناء السلام، كما يحتاج الأمر إلى مضاعفة الجهود المبذولة، وهذه المسألة سوف تظهر من جديد خلال تقريرنا.

باء - منظورات بلدان يمكن إدراجها في جدول الأعمال

٤٥ - في عام ٢٠٠٥ كانت التوقعات فيما يتصل بالفوائد الممكن أن تعود من خلال لجنة بناء السلام ترتبط بانشغال بأن عدد البلدان التي سترغب في أن يشملها النظر سوف يصبح أكثر من طاقتها بكثير. على أن الأمر لم يكن على هذا النحو، ومن الواضح بالنسبة لعدد من المرشحين المحتملين فإن ما تم تصوره من حيث "نسبة المخاطرة إلى المكافأة" لم يكن في صالح المشاركة. وقد عقد الميسرون عدداً من الاجتماعات في محاولة لتحسين فهم منظورات البلدان التي فضّلت ألا تندرج ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام.

٤٦ - ويسود بلا شك شعور بالمزايا الممكنة المرتبطة بمشاركة لجنة بناء السلام: الاهتمام الدولي والمواكبة السياسية التي يمكن أن تُعدّ بها اللجنة أمور يحتمل أن تكون جذابة لكن يضاهيها مع ذلك تصور الجوانب الممكنة من السلبيات الأخرى. إن الإدراج على جدول الأعمال يمكن النظر إليه بوصفه دليلاً على فشل الأداء وفداحة العبء الإداري الذي يتمثل في مشاركة لجنة بناء السلام ونحن نلمح بعض الدلائل التي تشير إلى فهم خاطئ بأن الإدراج على جدول أعمال اللجنة قد ينطوي على تبديد الاهتمام من جانب مجلس الأمن وما يتبع ذلك تلقائياً من تقلص عملية صنع السلام.

٤٧ - ومن الواضح بالنسبة لنا أن المرشحين المحتملين سوف يرون أن أخف أشكال مشاركة لجنة بناء السلام هو أنسب لظروفهم بأفضل من إيجاد شكل قطري مكتمل. ومثل هذه المشاركة يمكن أن تركز تحديداً على عملية بناء السلام في البلد المعني أو على قطاع يتطلب اهتماماً. ويرى الميسرون فائدة في إتاحة مثل هذا "الخيار المخفف". وفي الفرع التالي سوف ننظر في إمكانية أن تضاف عليه صفة عملية.

جيم - المسائل التي تنجم عن تجارب البلدان

٤٨ - ترتبط التجربة على الأرض بعدد من المسائل التي ينبغي طرحها ومنها ما يتم معالجته في موضع لاحق من التقرير. ولكن في هذا الفرع يرغب الميسرون التعليق على القضايا التي تتصل بالملكية الوطنية وبناء القدرات وبالتحديات الإنمائية وبخاصة خلق فرص العمل وبالتنسيق والتجانس مع النظر بإيجاز في البعد الإقليمي من بناء السلام. كما أن التصدي لأوجه الخلط وسوء الفهم التي نراها في الميدان تجعلنا نؤكد أيضاً على أهمية وضع استراتيجية اتصال فعالة.

١ - قضايا الملكية الوطنية والقدرات

٤٩ - في الفرع الاستهلاكي أكد الميسرون على قناعتهم بأن الملكية الوطنية لا بد وأن تكون ركيزة للجهد الكامل في بناء السلام ويفيد تعرضنا للحالة في الميدان بوضوح بأن لجنة بناء السلام لم تستطع حتى الآن أن تولّد شعوراً كاملاً بالملكية الوطنية في المجالات الجوهرية.

٥٠ - وربما تكون المرحلة الأخطر من سواها في بناء الملكية هي مرحلة التخطيط. وحتى إذا ما كانت المدخلات الوطنية أولية أو بطيئة في النشوء فلا بد أن تشكّل منطلقاً من حيث أساس مشاركة المجتمع الدولي. وينبغي بناء مصلحة بالنسبة للفعاليات الوطنية من خلال إنشاء الآليات التي تكفل نقل الإدارة وتنفيذ الخطط والمشاريع إلى الحكومة وإلى شركائها الوطنيين.

٥١ - وفي ضوء الاحتمال المرجح بوجود علاقة متبادلة بين طول وتعقيد وثيقة التخطيط ودرجة صحة الملكية الوطنية يقترح الميسرون اتباع نهج تخطيطي يجمع بين الخفة والشمول أخذاً في الاعتبار أن ليس هناك "حجم يناسب الجميع" ومن ثم فنحن لا نقترح صيغة وحيدة، ومع ذلك فعلى سبيل التوازن يبدو أن استراتيجيات بناء السلام المتكاملة والمنفردة قد جاءت بصعوبات بأكثر مما أثمرته من منافع. وثمة مزايا واضحة بالنسبة لطرح وثيقة تخطيط شاملة وحيدة (أياً كان العنوان الذي تود السلطات الوطنية أن تضيفه عليها) ويمكن أن تتجمع حولها السلطات الوطنية والمجتمع الدولي. وهذا النص الوحيد ينبغي أن يضم عناصر دقيقة التحديد في بناء السلام يتم التوصل إليها بمشاركة كاملة من جانب جميع الأطراف صاحبة المصلحة.

٥٢ - وتوضح التجارب في بلدان جدول الأعمال الأربعة حقيقة الصلة الحيوية بين الملكية والقدرة، فبغير أن تمتلك الفعاليات المحلية القدرة على المشاركة الكاملة في كل مراحل التخطيط والتنفيذ ستظل الملكية الوطنية نظرية قبل أن تكون حقيقة واقعة. وللتدليل على هذه النقطة يؤكد الميسرون على أن من اللازم العمل على الحيلولة دون أن يصبح غياب القدرات مبرراً للتهرب من الصعوبات التي يمكن أن تنجم وترتبط بإشراك الفعاليات الوطنية، بل ينبغي أن يؤدي ذلك إلى جذب المجتمع الدولي لكي يحتشد خلف المهمة الأساسية المتمثلة في بناء القدرات.

٥٣ - ويعد بناء القدرات في الإدارة الوطنية أمراً جوهرياً وإن لم يكن كافياً في حد ذاته حيث تدعو الحاجة أيضاً لبناء القدرة على المستوى العام. وبرغم أن لجنة بناء السلام قد حققت قدراً من النجاح في الجمع بين الأحزاب الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأطراف أخرى فالأمر يقتضي بذل المزيد بما يكفل أن تصبح هذه الفئات في وضع يتيح لها أن تشارك بصورة أساسية في عملية بناء السلام علماً بأن السجل فيما يتصل بالمنظمات النسائية ما زال محدوداً بصورة خاصة.

٢ - الجوانب الإنمائية من بناء السلام

٥٤ - من المسلّم به على نطاق واسع أن لن يتحقق أي سلام بغير تنمية وأن لا تنمية بغير سلام. وفي الفرع الاستهلاكي أكدنا على الحاجة الماسة لجعل التنمية من الأولويات مع كفالة تكاملها التام ضمن الجهود الإنمائية في البلدان الخارجة من ريقة التراجع. وجميع البلدان الأربعة على جدول أعمال لجنة بناء السلام تواجه نطاقاً واسعاً من التحديات الإنمائية ومن ثم فلاستجابة إزاء هذه التحديات تمثل واحداً من أهم جوانب بناء السلام.

٥٥ - وقد تم تحديد بطالة الشباب بالذات بوصفها كعب أخيل الممكن أن يصيب في مقتل أي عملية لبناء السلام، فالشباب كانوا قد وقعوا بين برائن التراع ومن ثم فهم معرضون إلى الوقوع ضمن أنماط مدمرة من السلوك إذا ما تركوا بغير عمل وبغير سبل إعالة أنفسهم. ومن هنا فلا بد أن تشكل الحاجة لوضع استراتيجيات لإنقاذ الشباب مرة أخرى إلى حيث ينهجون الحياة المدنية أهدافاً ذات أولوية رئيسية في هذا المضمار.

٥٦ - إن الميسرين على بيئة من أن توليد فرص العمالة يمثل تحدياً في جميع الاقتصادات فضلاً عن كونه تحدياً جسوراً في كثير من البلدان النامية، والصلة بين خلق فرص العمل واحتياجات بناء السلام صلة واضحة وتمثل محوراً محدداً بالذات ومن المحتم العمل على استغلال جميع السبل التي تعزز التشغيل المحلي، كما أن عمليات الشراء المحلية على سبيل المثال يمكن أن تخلق فرصاً لها قيمتها، فضلاً عن أن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يدلل على وعي أقوى بهذه المسألة فيما يتعلق بمشاركته على الصعد المحلية. وكثير من البلدان المتضررة من جراء التراعات بلدان غنية أيضاً بالموارد ومن ثم فالحاجة تدعو إلى تأكيد قوي على التشغيل المحلي في عمليات الاستخراج المنجمية وعلى نقل المهارات بحيث يعد هذا بالضرورة شرطاً من شروط الاستثمار.

٣ - التنسيق والتجانس

٥٧ - يبنى مفهوم لجنة بناء السلام بأكمله حول عنصري التكامل والشراكة، وعلى اللجنة أن تساعد على توفير الدعم السياسي لبعثات الأمم المتحدة لبناء السلام التي لا بد وأن تعكس بدورها مبادئ وأولويات الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء السلام في عملها. ومن المهم بصورة خاصة أن تقوم علاقة متضافرة مع الممثلين الخاصين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. إن ثمة ولاية للاضطلاع بها من جانب الممثلين الخاصين للأمين العام والممثلين التنفيذيين للأمين العام ولهم أيضاً حضور محلي متواصل مما يتجلى معه ما يمارسونه بصورة خاصة من أدوار وسلطات. ويمثل أعضاء لجنة بناء السلام الحكومات النظرية حيث أن الرغبة والقدرة على إجراء الحوار أمر كامن وأصيل في علاقة النظراء ومن ثم فكل طرف لا بد وأن يكون واعياً بأهمية تمكين الطرف الآخر.

٥٨ - وفي نطاق الممارسة فما زال المجتمع الدولي يكافح من أجل تحقيق الدرجة اللازمة من المواءمة في الميدان. ويتمثل التحدي الأول في أن يتم بصورة كاملة الدمج لأعمال فعاليات الأمم المتحدة على الأرض في بلد ما استناداً إلى التخطيط المشترك والتحديد الواضح لتفاصيل الإجراءات المتخذة تلافياً لحدوث الازدواجية. أما العلاقة بين لجنة بناء السلام وبين الممثلين الخاصين أو التنفيذيين للأمين العام فهي بحاجة إلى توضيح مناسب في ظل الإتاحة الكاملة

للدور القيادي على الأرض الذي يقوم به ممثلو الأمين العام الخاصون أو التنفيذيون ويتمثل التحدي الثاني في تحسين سبل التنسيق فيما بين مختلف الشركاء الدوليين: إن وجود وثيقة استراتيجية وحيدة لا يضمن أن تتصرف جميع العناصر الفاعلة طبقاً لأولوياتها، وعلى لجنة بناء السلام أن تستخدم وزنها السياسي لكي تلتزم تحقيق المواءمة بين الفعاليات المختلفة توجهاً لتحقيق نفس الغايات الطموحة.

٥٩ - وإذا ما تم على النحو المنشود التكامل بين أعمال بعثات الأمم المتحدة فلسوف يعزز ذلك إلى حد كبير من آفاق بناء السلام لأن التشتت والتجزئة على المستويات الإقليمية، فضلاً عن التنافس فيما بين فعاليات الأمم المتحدة، وكذلك فيما بين المنظمات الدولية والمناخين على المستوى الدولي، أمور تنال بعامة من جهود المعونة بأكملها، بل أنها من شأنها أن تقوّض بصورة بالغة الخطورة جهود بناء السلام.

٤ - البعد الإقليمي

٦٠ - تؤكد التجربة في بلدان جدول الأعمال الأربعة البعد الإقليمي للتراع، وثمة قرائن كافية على إمكانية أن تمتد الآثار عبر الحدود بما يخلق أو يفاقم النزاعات ويحبط جهود بناء السلام. وعلى الجانب الإيجابي هناك إمكانية أن تؤدي المنظمات الإقليمية دوراً جوهرياً في المساعدة على توطيد دعائم السلام فيما تخرج البلدان من طائلة النزاع.

٦١ - إن بعض المشاكل تنسم في صلبها بأنها لها طابعاً عابراً للحدود؛ فعلى سبيل المثال، هناك الاتجار بالمخدرات إضافة إلى تدبير شؤون الأشخاص المشردين مما يتطلب تعاوناً إقليمياً من أجل التعامل الفعال مع هذه القضايا. وقد تكون هناك تحديات محلية في الأساس ومن ذلك مثلاً بطالة الشباب أو المسائل التي تحيط باستخراج الموارد الطبيعية ولكنها مشتركة بين عدة بلدان في منطقة ما وتفيد من إجراء المناقشات المشتركة.

٦٢ - كما ينبغي النظر إلى الملكية الوطنية في سياق الملكية الإقليمية والقارية. وقد يفضل كثير من البلدان تلقي المساعدة والمشورة من البلدان النظيرة في منطقتها، كما أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تكون في وضع أفضل للتدخل في الوقت المناسب والمساعدة على التعامل الفعال مع بعض القضايا الحساسة وخاصة عندما تكون الحكومة ذاتها جزءاً من المشكلة المطروحة.

٦٣ - ولهذه الأسباب جميعاً يصبح من الواضح أن على لجنة بناء السلام أن تعطي مزيداً من الوزن للبعد الإقليمي بأكثر مما ظل الحال عليه حتى الآن. وقد تكون هناك حالات تصبح فيه التشكيلات المحددة إقليمياً أكثر منطقية وتنطوي على إمكانية أكبر للتقدم من التشكيلات

المحددة قطرياً ومن ثم لا بد أن يظل هذا خياراً مطروحاً. وبالإضافة إلى ذلك يبحث الميسرون على الاستفادة من جميع الفرص المطروحة من أجل تعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية، ولسوف نعود إلى هذا في موضع لاحق من التقرير.

٥ - استراتيجية الاتصالات

٦٤ - من واقع اتصالاتنا في المقر وعلى الأرض بصورة خاصة يظل من الواضح بالنسبة للميسرين أن ثمة فهماً بالغ القصور لمدى اتساع ولاية لجنة بناء السلام. وبصورة جزئية يمكن أن ينجم هذا عن التعقيد الأساسي لمهمة بناء السلام وما يتلو ذلك من صعوبة البيانات أو الآمال المعقودة على البعثة ذات الصلة خصوصاً من حيث النتائج القصيرة الأجل. ومع ذلك فالمسألة أبعد من هذا حيث يبدو أن ثمة هوة واسعة في التواصل فيما انطوى الأمر على حالات من سوء الإدراك وسوء الفهم بشأن دور لجنة بناء السلام وهي حالات اتخذت لها جذوراً في أرض الواقع.

٦٥ - ويتصل الخلط بالذات بالعلاقة بين لجنة بناء السلام. وصندوق بناء السلام. وقد كان التصور بأن صندوق بناء السلام هو مكمل لأعمال لجنة بناء السلام ولكن يبدو أن هذا قد ساد الخلط في بعض المواضيع لأنه أنشئ في نفس الوقت ويعمل في تواز مع اللجنة. ومن ثم فهناك اتجاه للنظر إلى لجنة بناء السلام على أنها سبيل يفضي أساساً إلى التمويل من صندوق بناء السلام. وهذا لا يؤدي وحسب إلى فهم خاطئ للعلاقة بين الطرفين بل يزيد من صعوبة خلق المساحة التي قصد أن تعمل على مهادها لجنة بناء السلام.

٦٦ - إن اللجنة، وكذلك المكتب بحاجة ماسة إلى وضع استراتيجية اتصالات تتصف بمحور ميداني قوي، كما تستهدف الدول الأعضاء في نيويورك والأمانة العامة. وينبغي أن يتمثل هدف هذه الاستراتيجية في أن يتم بطريقة ميسورة تحديد أسلوب تشكيل هيكل بناء السلام والطريقة التي تتفاعل بها عناصره. كما يلزم توافر الوضوح في طرح الإيجابيات التي تعرضها اللجنة وفي مقدمتها الاهتمام والمواكبة والدعوة. وتحتاج "هذه العلامة المميزة" إلى أن يعاد صياغتها لتصبح أكثر إيجابية؛ فاللجنة تمثل نهجاً مبتكراً وحديثاً يواكب فيه المجتمع الدولي البلدان المتضررة من جراء النزاعات وهي تخطط لمسيرتها في المستقبل ومن ثم فإن الرسالة الرئيسية هنا ليست رسالة تتصل بسوء الأداء ولكنها تتصل بالتصميم والعزم.

دال - موجز التوصيات

القدرة والتخطيط ومستويات المشاركة والبعد الإقليمي

- زيادة التركيز على بناء القدرات على المستوى الأوسع نطاقاً والإدارات الوطنية والأحزاب الوطنية والمجتمع المدني. بما في ذلك المنظمات النسائية. بما يبني الخبرات ويكفل الاستدامة.
- تخفيف الأعباء الإدارية؛ وثيقة تخطيط جيدة وشاملة لا بد وأن تضم عناصر بناء السلام التي يتم تطويرها من خلال عملية تشاركية وجامعة
- الأخذ بمزيد من المرونة مع إمكانيات لمشاركة متعددة المستويات
- دعم البعد الإقليمي عبر جميع جوانب أعمال لجنة بناء السلام

تعبئة الموارد

- تكثيف جهود تعبئة الموارد الشاملة وكفالة أن تكون متسقة بقوة مع تحديات التنمية التي تترتب عليها آثار سياسية

الجوانب الإنمائية من بناء السلام

- زيادة التأكيد على توليد فرص العمل وخاصة للشباب (الشراء المحلي ونقل المهارات)

التجانس والتنسيق

- تشجيع فعاليات الأمم المتحدة في جميع بلدان جدول أعمال لجنة بناء السلام على المزيد من دمج أنشطتهم على الأرض تحت قيادة ممثلي الأمين العام الخاصين والتنفيذيين
- استخدام الوزن السياسي للجنة لجذب الفعاليات الدولية على الأرض كي تحتشد خلف الأهداف الطموحة المتفق عليها
- كفالة وجود حصر واضح لأنشطة بناء السلام في بلدان جدول الأعمال تالياً للازدواجية

استراتيجية الاتصالات

- وضع استراتيجية اتصالات فعالة تعيد "توصيف" اللجنة وتطرح بوضوح ما يمكنها أن تقدمه

ثالثاً - دور لجنة بناء السلام وأدائها في المقر

٦٧ - لا يقتصر تعامل لجنة بناء السلام على سمة التعقيد الكامنة في بناء السلام ولكنها تتعامل أيضاً مع التحديات المرتبطة بكونها عنصراً وفد متأخراً نسبياً على ميدان مزدحم وسواء كان الأمر على صعيد الأمم المتحدة أو في الهيئات الدولية الأخرى فقد كان ثمة نمو ملحوظ للمصلحة في بناء السلام على مدار السنوات الأخيرة وبدلاً من أن يوحي ذلك بأي عناصر تشتت عقيم بالنسبة إلى لجنة بناء السلام فإن هذا الانتشار للفعاليات ذات الصلة يعزز الحاجة إلى وجود مركز تنسيق. وهذا بالضبط ما كان في ذهن قادة العالم في عام ٢٠٠٥ وهو: أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تجسّد التجانس وتهيئ قوة الدفع لمجموعة واسعة من الجهود المبذولة.

٦٨ - والاضطلاع بدور مركز تنسيق فعال وسط ميدان مزدحم لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق فما زالت هناك صعوبات تواجه كلاً من اللجنة التنظيمية والتشكيلات المحددة قطاعياً وعلى أن دور التشكيلات قد أصبح له صفة عملية أكثر وساد بشأنه فهم أعمق فيما لا يزال أمام اللجنة التنظيمية كفاح أوسع نطاقاً من أجل أن تقرر مهمتها وتثبت قيمتها المضافة على وجه التحديد.

ألف - اللجنة التنظيمية

٦٩ - يصدق تعليق مبدئي بشأن مستويات المشاركة على كل من اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المحددة برغم أنه يصدق بالذات على اللجنة التنظيمية. وفيما رُوي في عام ٢٠٠٥ أن لجنة بناء السلام كانت مؤسسة رئيسية تسدّ ثغرة جوهرية قائمة فمن المعقول التوقع بأنها سوف تلقى اهتماماً مكافئاً من جانب الدول الأعضاء ومع ذلك فلم يستمر الأمر على هذه الحالة. وقد سمع الميسرون تعليقاً ملحوظاً على مستوى الانتظام في حضور اللجنة وثمة ارتباط مفاده أن بعض البلدان التي كان من الواضح أنها أولت قيمة هائلة كي تصبح من أعضاء اللجنة المذكورة فإذا بها تحرس باستمرار على تمثيل عند مستوى بالغ الانخفاض في اجتماعات اللجنة التنظيمية.

١ - مسائل العضوية

٧٠ - ظلت المسائل التي تتعلق بعضوية اللجنة التنظيمية تطفو على السطح بصورة دورية على مدار التقرير وهذه المسائل تندرج ضمن فئتهما: مساهمة التيارات المختلفة من العضوية وعنصر تمثيل اللجنة.

مساهمة تيارات العضوية

٧١ - هناك ملمح مميّز للجنة التنظيمية ويتمثل في تشكيل أعضائها حيث يضمون أعضاء عيّنهم مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى كبار المانحين والمساهمين بقوات وقد نشأت صيغة العضوية التي نشأت بعد مفاوضات مطوّلة ويمكن القول بأنه كان ثمة توقع تنطوي عليه هذه الصيغة كمساهمة محددة من جانب كل من التيارات المختلفة إلى جانب درجة من بناء الجسور تعود إلى كل من هيئات التعيين ذات الصلة.

٧٢ - ولجنة بناء السلام ككل تعمل بصورة جماعية وتصل إلى قراراتها بتوافق الآراء ولكن لا يستبعد الافتراض بأن يعتمد أعضاء الجمعية العامة إلى تبني منظور للجمعية العامة ذاتها على نحو ما يفعل أيضاً الأعضاء الذين يعيّنهم مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بهيئات التعيين التي رشحتهم.

٧٣ - وحتى الآن هناك دلائل محدودة جداً بأن التيارات المختلفة للعضوية كانت على وعي بالمسؤوليات المحددة من خلال الإحالة إلى الهيئات التي قامت بترشيح الأعضاء وهناك شعور متجدد من جانب جميع أعضاء اللجنة التنظيمية إزاء المساهمات المتميزة المتوقعة منهم بما في ذلك نطاق المشاركة الخاصة من جانب الأعضاء الدائمين وهو أمر يتوقع أن يؤدي إلى الكثير من إعادة تنشيط اللجنة التنظيمية.

تشكيل اللجنة التنظيمية

٧٤ - استغرقت مسألة التشكيل وقتاً طويلاً في عام ٢٠٠٥ كما أن الصيغة تم تحديدها في نهاية المطاف في سياق قرارات التأسيس وقد تختلف الآراء فيما إذا كان رقم ٣١ الذي بلغه عدد أعضاء اللجنة التنظيمية بشكل عام رقم أكبر مما ينبغي من حيث الكفاءة أو أقل مما ينبغي من حيث ملائمة التمثيل ومع ذلك، فنحن لا نرى أي رغبة في إعادة فتح حوار سبق إجراؤه في عام ٢٠٠٥ ومن المستبعد أن يفضي إلى أي نتيجة مختلفة إذا ما أُعيد إجراؤه اليوم.

٧٥ - مع ذلك فهناك مسألتان تستحقان التعليق الأولى تتمثل في أن ثمة شاغلاً مشروعاً بشأن عنصر التناوب الكافي بما يكفل تمثيلاً إقليمياً متوازناً وقد أكد عدد من الوفود على هذا البند في قراري الإنشاء بمعنى المساعدة على تصحيح أي اختلالات إقليمية يمكن أن تنشأ ومن ثم لا بد أن تجري انتخابات الجمعية العامة عقب العمليات الترشيحية الأخرى ويؤيد الميسرون أهمية هذا البند.

٧٦ - وفضلاً عن ذلك أشير إلى أن المجموعة التي تضم أكبر المانحين المائتين العشرة للأمم المتحدة تعمل على أساس التناوب في اختيار أعضائها الخمسة في لجنة بناء السلام في حين أنه لا ينطبق تناوب مماثل ضمن مجموعة الأكبر عشرة بلدان مساهمة بقوات. وبرغم أن هذه مسألة متروكة بالطبع لكي تحسمها البلدان المساهمة بقوات نفسها فإن الميسرين متفقون على ضرورة أن يتوافر عنصر ما من التناوب على الأقل ضمن كلتا المجموعتين.

٧٧ - وهناك مسألة ثانية تتعلق بأهمية السماح للبلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام بحضور اجتماعات اللجنة التنظيمية. وهذا أمر مستصوب بوضوح، ونحن نرى أهمية تفعيله دون مساس بصيغة العضوية الراهنة في اللجنة التنظيمية.

٢ - جدول الأعمال وطرائق العمل

٧٨ - بُذلت جهود ملموسة من جانب الرئاسة المتعاقبة للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام من أجل تعزيز مضمون وأهمية أعمالها وقد لقيت هذه الجهود قدراً من النجاح ومع ذلك فهناك شعور سائد على نطاق واسع بأن اللجنة التنظيمية ما زالت بحاجة إلى مزيد من التركيز والنواتج فكثير من اجتماعهم إليهم أعربوا عن شعورهم بأنه لا يزال يتعين عليها أن تدل على أنها تؤدي إلى تغيير واضح وممكن قياسه كما أن هوية اللجنة التنظيمية ما زالت بحاجة إلى ترسيخ برغم أن قرارات التأسيس لا تعمل على تعريف المسؤوليات بالتفصيل في حين أن تعيين اللجنة التنظيمية بوصفها اللجنة "الدائمة" للجنة بناء السلام فضلاً عن العناية المتوخاة في تشكيلها بأن الهدف هو قيامها بدور له أهميته الملموسة.

٧٩ - ويمكن الاستفادة من النظر في إيقاع وأجل انعقاد الاجتماعات وإذا ما كان للجنة التنظيمية أن تفضي إلى قيمة مضافة حقيقة فمن المهم أن يكون حضورها على مستوى ملائم وأن تضم خبرات من العواصم ومن الميدان على السواء وقد يشير هذا إلى عقد اجتماعات أقل تواتراً ولكن أطول أمداً. ولكي تتلقى أعمال اللجنة التنظيمية الدعم، فقد يصار كذلك إلى النظر في إنشاء مكتب تمثيلي له هيكل أنضج ويتولاه نائب لرئيس اللجنة مع إتاحة الأخذ بالمرونة التي تمثل شعار الأكبر لأعمال بناء السلام.

العلاقة مع التشكيلات المحددة قطرياً

٨٠ - لا بد أن تظل اللجنة التنظيمية على بيئة كاملة مما يحدث على صعيد الهيئات المحددة قطرياً وأن تكون على استعداد لإسداء توجيه السياسات والمشورة على النحو الملائم ويفيد في هذا الصدد النظر الجماعي الدوري في المسائل المطروحة بالاشتراك مع رؤساء الهيئات المذكورة خلال حضور مناقشات تفاعلية مفتوحة مع اللجنة التنظيمية مما يتيح مجالاً لتلاقح

الأفكار والمنهجيات مع كفاءة اتساق عام في النهج المتبع. ومن شأن علاقة وطيدة أكثر مع تلك الهيئات أن تساعد على ما يكفل للأعمال المواضيعية للجنة التنظيمية أن تظل ملتصقة بالحقائق الميدانية.

٨١ - والميسرون على ثقة بأن العضوية في مجموعها على بيئة كافية بـ "أن ليس هناك حجم يناسب كل القياسات" وهو ما يضمن ما يقتضيه الأمر من توخي المرونة ومساحة التصرف بالنسبة للتشكيلات القطرية كذلك فلا مرء في أن رئاسة لجنة بناء السلام تسعى إلى الحلول محل رئاسات الكيانات القطرية في تفاعلاتها الضرورية المباشرة مع الكيانات داخل وخارج الأمم المتحدة ولكن لا بد أن يسود رأي "جامع للجنة بناء السلام" بشأن تشكيلة من القضايا وهو ما يمكن صياغته على أفضل وجه في اللجنة التنظيمية مع تدقيقه بواسطة رئاسة لجنة بناء السلام. إن من شأن عضوية أكثر التزاماً في اللجنة التنظيمية بحيث تمارس المستوى الأعلى من التعاطي الموضح أعلاه مع القضايا المختلفة أن تكون قادرة على الإفادة الكاملة من تجربة الكيانات القطرية في تشكيل هذا الرأي "الجامع في لجنة بناء السلام".

المسائل المواضيعية

٨٢ - بالإضافة إلى الإشراف على برنامج العمل الشامل للجنة بناء السلام، ينبغي للجنة التنظيمية أن تعمل كل سنة على تحديد عدد من القضايا المواضيعية الاستراتيجية التي تركز عليها بالنسبة للسنة ذات الصلة وهذه يمكن أن تشمل قضايا ذات أهمية كبيرة راهنة وتشغيلية وستكون النواتج الناجمة عن كل موضوع موضع تقرير يتعلق بموضوع محدد بذاته بحيث تقدمه رئاسة لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أن اللجنة التنظيمية هي الشريك الملائم في الحوار المتعلق بالقضايا المواضيعية مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع سائر فعاليات بناء السلام.

٨٣ - وبالإضافة إلى ذلك لا بد أن تضطلع اللجنة التنظيمية بالمسؤولية الإشرافية بما يكفل تطبيق مبدأ المساءلة المتبادلة. وبرغم أن كل من الكيانات القطرية سوف يجري تقييماً للمساءلة المتبادلة فيما يتصل ببلده المدرج على جدول الأعمال، إلا أن اللجنة التنظيمية لها دور مهم في تطوير الأدوات التي يمكن استخدامها لرصد وتقصي التقدم المحرز في هذا المضمار. واستناداً إلى دعم من جانب مكتب أمانة بناء السلام لا بد أن تصدر هذا المجال عملية تطوير أطر المساءلة المتبادلة وبشكل محدد بحيث تكون مكيفة حسب منطقة بناء السلام. وفي ممارستها لهذا العمل تستطيع اللجنة التنظيمية أن تعول على الدروس المستفادة وعلى بحوث معونة المساءلة الجارية حالياً في الهيئات الدولية ذات الصلة.

الدروس المستفادة

٨٤ - نظر الميسرون فيما إذا كان من المجدي إعادة مهمة "الدروس المستفادة" إلى اللجنة التنظيمية وفيما يتوافر مستوى من الدعم وقدر من المعرفة بين صفوف الأعضاء يبدو أن رصيد الآراء يجذب الإبقاء على الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وعليه فالميسرون يقترحون تركيزاً على تطوير المهمة التي يقوم بها حيث يتوافر مبرر واضح لمناقشاته وللنتائج الواضحة التي يحققها. وإذا ما كان للجنة التنظيمية أن تنشئ علاقة أكثر قوة وأشد تفاعلاً مع الكيانات الإقليمية فقد تصل مع الزمن إلى أن تشعر بأن مهمة الدروس المستفادة يمكن من الأفضل الاضطلاع بها بصورة مباشرة بدلاً من أن تظل في أيدي الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وفي هذه الحالة يمكن اتخاذ قرار في الوقت المناسب حيث أن القدرة على التطور والابتكار أمر مقصود بين شعارات لجنة بناء السلام وعلى اللجنة التنظيمية ألا تتردد في ممارسة هذه القدرة.

باء - التشكيلات المحددة قطرياً

٨٥ - ظلت الكيانات المحددة قطرياً مهمة في تحقيق منجزات لجنة بناء السلام حتى الآن وكما هو الحال مع اللجنة التنظيمية كانت هناك رئاسات مخلصه بشكل ملحوظ واستطاعت على أن تستثمر بصورة بناءة للغاية الوقت والجهود المبذولة ولن يرغب الميسرون بأي طريقة في التهوين من شأن الخطوات التي تم اتخاذها، بل أننا نعترف أيضاً بأن كان ثمة تغييرات ملموسة تحققت على مستوى الكيانات الأربعة ومع ذلك فنحن ندرك أن ثمة شعوراً عاماً بأن بالإمكان إنجاز قدر أكبر سواء ما يتعلق بطرائق العمل أو بالنتائج المتحقق.

١ - طرائق العمل

٨٦ - فيما يتصل بطرائق العمل، يتمثل التحدي في كيفية الجمع بين عناصر الابتكار والدينامية وبين الأهمية والرسوخ ومن المهم الإحالة إلى فحوى القرارين المؤسسين. بمعنى أن تكون لجنة بناء السلام مختلفة عن سائر هيئات الأمم المتحدة: أي أن تتصف بالمزيد من المرونة والابتكارية في طرائق عملها. وقد كان القصد هو أن تلتبس اللجنة المذكورة السبل الجديدة من أجل الجمع بين العناصر الفاعلة الرئيسية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بحيث تصبح حكمتها الجماعية وطاقاتها المشتركة في خدمة البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

٨٧ - في الوقت نفسه فثمة أمراً واضحاً يقتضيه عنصراً الأهمية والرسوخ أن هذه الكيانات بحاجة إلى أن تتصف بشكل معين بحيث تصبح محترمة وواعية وقادرة على فعالية العمل سواء

في نيويورك أو في الميدان ولا بد أن تحوز الثقة الكاملة من جانب بلدان برنامج العمل وأن توحى بالثقة في نفوس الفعاليات الرئيسية وهي بحاجة إلى أن يتوافر لها دعم وطيء من جانب مكتب دعم بناء السلام وكذلك على مستوى الإدارات الوطنية في بلدانها.

٨٨ - ومن أجل إتاحة المزيد من العمق والرسوخ للدور الرئاسي يقترح الميسرون إضافة بُعد قطري. ومثل هذا النهج سوف يترتب عليه عدد من الآثار العملية إن مهمة الرئاسة سوف تظل في يد الممثلين الدائمين في نيويورك بوصفهم الأفراد الذين هم في أفضل موقع لكي يضطلعوا بمسؤوليات الدور الرئاسي ومع ذلك فالبلدان التي تم تعيين ممثلها الدائم في نيويورك كرئيس للكيان القطري سوف يتوقع منها أن تبدي التزاماً ودعمًا واضحاً على كل مستويات الحكومة سواء في العاصمة أو في الميدان وإذا ما كان البلد الذي يتولى الرئاسة له وجود دبلوماسي في بلد جدول الأعمال على نحو ما هو متوقع عادةً فإن السفير في الموقع سوف يُنتظر منه أن يضطلع بدور مفيد في التواصل تحت قيادة الممثل الخاص/أو الممثل التنفيذي للأمين العام والحكومة المضيفة على السواء. وعليه فإن البعد القطري سوف يكفل المزيد من الاستمرارية حيث يتوقع عنصر الالتزام من البلد المعني لفترة معقولة من الزمن كما أن مسؤولياته لن تتأثر بأي تغيير تناوبي في مركز الممثل الدائم في نيويورك.

٨٩ - وقد دارت مناقشة مستضيضة بشأن الفوائد التي يمكن أن تنجم عن كيان تابع للجنة بناء السلام في الميدان ويمكن أن يساعد على تغذية وتقنين أعمال الكيان في نيويورك ويوافق الميسرون على ضرورة أن توجد في كل بلد مدرج في جدول الأعمال لجنة اتصال ذات هيكل قطري ملائم بحيث تقدّم تقاريرها بانتظام إلى الكيان القطري في نيويورك على أن يرأس اللجنة ممثل للحكومة المضيفة وللممثل الخاص أو التنفيذي للأمين العام مع أهمية وجود مجموعة واسعة من الأعضاء وعلى مستوى من الحضور يتسق مع الدور السياسي الرفيع المستوى الذي تضطلع به لجنة بناء السلام ويمكن النظر في دور خاص للسفير الذي يمثل بلد رئاسة التشكيل المعني.

٢ - ناتج الكيان القطري

٩٠ - تنجم عدة فوائد عن الكيان القطري بالنسبة للبلد المدرج على جدول الأعمال وتشمل الاهتمام والمواكبة والدعوة. وعلى أساس الظروف الفردية لكل بلد معني فإن كلاً من هذه النواتج الثلاثة يحتاج إلى التنفيذ بدرجات متفاوتة فيما يظل التحدي في جميع الأوقات ممثلاً في تقييم ما يتسم بالقيمة العملية القصوى وبمعني أن يؤدي على الأرجح إلى تغيير حقيقي على الأرض.

٩١ - بيد أن أهمية الحفاظ على الاهتمام الدولي أمر واضح للغاية. أما المنفعة الممكنة الثانية وهي "مواكبة سياسية رفيعة المستوى" فتحتاج إلى أن تقدّم بطريقة ملائمة ومحددة من حيث السياق. ويتمثل الهدف في تيسير وتعزيز نوعية الحوار الواسع القاعدة الذي يتيح لمجتمع ما أن تلتئم جراحه وأن يعيد بناء نفسه. وتعد جميع الأطراف صاحبة المصلحة، ولا سيما المجتمع المدني. بما في ذلك الجماعات النسائية، أطرافاً محورية في مثل هذا الحوار ولا بد أن تكون محورية بدورها في نهج الكيانات القطرية.

٩٢ - أما دور الدعوة فيمكن أن يتخذ أشكالاً شتى ولكنه سيضمحل بالضرورة الدعوة من أجل التمويل. وكما نؤكد خلال التقرير فإن تعبئة الموارد أمر جوهري للتدليل على أهمية لجنة بناء السلام والقيمة التي يمكن أن تضيفها وعلى كل تشكيل قطري أن يمارس دوره في مجال الدعوة بطريقة دينامية ومبتكرة حيث يتواصل عبر الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ولكن هذا لا بد أن يضم كذلك المصارف الإقليمية ومصادر القطاع الخاص ومصادر التمويل الأخرى ولقد سمعنا مقترحات منها تنظيم المزيد من موائد المانحين المستديرة تحت إشراف لجنة بناء السلام والأخذ بمجهود أكثر فعالية في التواصل مع المانحين غير التقليديين واتخاذ خطوات لدعم القدرة الاستيعابية والإفادة من تدفقات التحويلات الوافدة من الخارج.

٩٣ - على أن تأكيد المساءلة المتبادلة أمر جوهري بالنسبة لجهد بناء السلام بأكمله وهي أمر يتناسب طبيعياً مع عملية تعبئة الموارد. وتطبيق الأدوات التي طورها اللجنة التنظيمية يدفع كل تشكيل قطري إلى رسم وتتبع عملية تنفيذ التزامات بناء السلام فيما يتعلق ببلده المدرج على جدول الأعمال. وإذا ما عمل التشكيل القطري على الجمع بين تقيّماته في مجال التنفيذ سواء من جانب الأطراف المعنية الوطنية أو من جانب المجتمع الدولي فلسوف يصبح بإمكانه أن يجري تقييماً بالغ الرصانة بشأن اضطلاع كل من تلك الأطراف بمسؤولياته.

٩٤ - وفيما يتجاوز التوصيات العامة المذكورة أعلاه لا يرغب الميسرون في الإمعان في تشخيص الأحوال وطرح الآراء فيما يتصل بأداء ونواتج التشكيلات القطرية فنحن على بينة بأن عناصر التحديد والتجريب والسلاسة أمور جوهريّة في تصميم التشكيلات القطرية بشكل عام كما نلاحظ التوقع بأن من المرجح أن يتم في فترة قريبة إنشاء تشكيل خامس محدّد قطرياً مما يمثل ذلك فرصة جديدة لتبيان كيف يمكن تطوير النهج المتبع واستكشاف مسارات جديدة في هذا الصدد.

جيم - التعامل على مستويات متعددة

٩٥ - في ضوء شعور سائد على نطاق واسع بضرورة توافر إمكانيات التعامل على مستويات متعددة (قطاعية وإقليمية و"خفيفة الأثر") فقد سعى الميسرون إلى معالجة مسألة الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا التعامل. إن نهج إنشاء كيان محدد قطري فور إدراج بلد ما على جدول أعمال لجنة بناء السلام أثبت فعاليته حتى الآن ومن شأن كيان محدد قطرياً وتقوم على أمره جهود حثيثة أن يجلب درجة من الاهتمام والمواكبة ما كانت ممكنة بغير ذلك كما يظل الوسيلة المأهولة للتفاعل مع بلد مدرج على جدول أعمال لجنة بناء السلام وبنفس القدر يمكن التنبؤ، إذا ما كان ثمة إحالة إقليمية، بالتعقيد الذي قد يقتضي وجود تشكيل قطري مكرّس لهذه المهمة.

٩٦ - مع ذلك قد تظهر حالات تقتضي شكلاً أخف من صيغة تشكيل قطري كامل وفق خطوط النماذج الراهنة. ويشعر الميسرون بتوافر استعداد عام للنظر في اتباع درجة من درجات التجريب بقدر ما يتوافر ضمان بأن الحالة ذات الصلة تلقى الدرجة المطلوبة من الاهتمام المخلص. ويمكن للخيارات المطروحة أن تشمل تعيين مركز تنسيق محدد قطرياً من جانب رئاسة لجنة بناء السلام مع دور لنائب للرئيس في مكتب اللجنة التنظيمية أو إنشاء فريق عامل غير رسمي. ويتم البت في أداة التعاطي على أساس كل حالة على حدة في ضوء السياق المحدد وفي مشاورات وثيق مع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني.

دال - معايير الدخول والخروج

٩٧ - إمكانية أن ينجم عن لجنة بناء السلام قيمة مضافة تتوقف إلى حد كبير على البلدان أو الحالات التي يمكن أن تشكل جزءاً من جدول أعمالها. وبصرف النظر عن أسلوب الأداء فإن الكيان المحدد قطرياً سوف يناضل إذا ما لم يكن الحالة على الأرض ناضجة من أجل بذل جهود لبناء السلام. وبنفس القدر إذا ما تقدم بلد ما إلى حالة تكون فيها التحديات ذات طابع إنمائي بالضرورة بدلاً من أن تتسم بطابع يتميز فيه بناء السلام فحينئذ تقل كثيراً دواعي الاستمرار في نبيله تركيزاً من جانب لجنة بناء السلام.

٩٨ - وفي ضوء ما يتسم به كل ظرف على حدة من سيولة وسمات معينة لا يرى الميسرون أن من الملائم وضع معايير تفصيلية أو تكنوقراطية للدخول والخروج. فالإحالة لا بد وأن تعول على تقييم سياسي مستنير وهيئة الإحالة - وهي حتى الآن مجلس الأمن، ولكن ربما تكون هيئات أخرى مستقبلاً بحاجة إلى أن تكون على ثقة معقولة بأن الجهود الأولية المطلوبة حالياً هي جهود من أجل بناء السلام وأن ثمة إمكانية للتوصل إلى قيمة مضافة واضحة تثمر عنها معالجة الأمر من جانب لجنة بناء السلام وأن الحكومة المعنية على بينة كاملة من

المسؤوليات المضطلع بها، ومن الثمار التي يمكن أن تنجم عن إدراجها على جدول الأعمال ذي الصلة.

٩٩ - وفيما يتعلق باستراتيجيات الخروج، ففي هذا المجال أيضاً لا بد أن تكون المنطلقات الأساسية مرنة وتتسم بطابع سياسي محض. ولجنة بناء السلام بحاجة إلى أن تكون هيئة مستجيبة للتعامل مع حالات جديدة على نحو ما تقتضيه الظروف. ومع ذلك فهناك بوضوح عقبات فيما يتصل بالقدرات كما أن البلدان الجديدة لا يمكن إضافتها بلا نهاية بغیر أن يتم تخرج أي من البلدان المدرجة حالياً على جدول الأعمال.

١٠٠ - ومن شأن بلد مدرج في هذا الصدد أن يتاح له الحكم فيما إذا كان على استعداد للتخرج من هذه القائمة ولا بد أن يكون هذا هو مفتاح صنع القرار في هذا الصدد، ومع ذلك فلا بد من العمل بانتظام على رسم مسار التقدم المحرز وقياسه وإجراء تقييمات دورية للمدى الذي تم به تعريف الأولويات بشأن ما أحرزه البلد المدرج على جدول أعمال لجنة بناء السلام والثغرات المتبقية. والاستعراضات نصف السنوية للإطار الاستراتيجي في كل بلد مدرج على جدول الأعمال تتيح فرصاً رئيسية لمثل هذه التقييمات. إن الصُّعد المتعددة المستويات لتعاطي لجنة بناء السلام التي عرضت أعلاه تثبت أهميتها بدورها في هذا المضمار فأی بلد يشعر بأنه مستعد للتحرك خارج كيان قطري محدّد يمكن أن يختار الانتقال إلى علاقة أخف تأثيراً.

هاء - موجز بالتوصيات

اللجنة التنظيمية

- تشجيع أعضاء اللجنة التنظيمية على أن يعبروا عن من رشحوهم وأن يكفلوا اتصالاً منتظماً ومتبادلاً
- التأكيد على أن تتبع الانتخابات في الجمعية العامة عمليات الترشيح الأخرى والنظر في درجة من درجات التناوب بين البلدان المساهمة بقوات وبين المانحين
- اعتماد قرار يعطي البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام الحق في حضور اجتماعات اللجنة التنظيمية
- النظر في تقليل عدد اجتماعات اللجنة التنظيمية مع زيادة أمد انعقادها
- النظر في إنشاء مكتب له هيكل أكثر تطوراً في نيابة الرئاسة
- تطوير علاقة أكثر رسوخاً بين اللجنة التنظيمية والكيانات المحددة قطرياً

- تحديد عدد من القضايا المواضيعية الاستراتيجية للنظر فيها سنوياً من جانب اللجنة التنظيمية وتطوير الأدوات التي تستخدم من أجل المساءلة المتبادلة.

الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة:

- توضيح مبرر مناقشات الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وضمان تحقيق نتائج واضحة وتعيين المتابعة التي يتم تحديدها

الكيانات المحددة قطرياً

- إضافة بُعد قطري إلى دور رئاسة الكيانات المحددة قطرياً
- إنشاء لجنة اتصال تابعة للجنة بناء السلام على الأرض في كل بلد مدرج على جدول الأعمال
- تدعيم مهام تعبئة الموارد التي تقوم بها الكيانات القطرية
- طرح تقييمات موثوقة بشأن المساءلة المتبادلة من جانب الكيانات القطرية واستخدام الأدوات التي تطورها اللجنة التنظيمية

التعامل المتعدد المستويات

- النظر في خيارات لاتباع شكل أخف أثراً من الارتباط وإتاحة خيار مستويات قطرية أو قطاعية من الارتباط

معايير الدخول والخروج

- الحفاظ على المرونة في المنطلقات أخذاً في الاعتبار ما تتصف بهفرادى الأوضاع من سيولة وصفات محددة
- إيلاء الوزن الواجب لرأي البلد المدرج على جدول الأعمال فيما يتصل باستعداده للتخرج من هذا الجدول
- إعادة تركيز الاستعراضات نصف السنوية من أجل تقييم مدى تقدم البلدان نحو الأهداف المعترف بها وطنياً في بناء السلام

رابعاً - العلاقات الرئيسية

ألف - العلاقات مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

إتاحة الحيز واكتساب الحيز

١٠١ - في سياق الاستعراض واجهنا اقتراحين يمكن وضعهما جنباً إلى جنب: أن لجنة بناء السلام تحتاج إلى حيز أوسع في نطاق هيكل الأمم المتحدة؛ وأنه ما لم تتمكن لجنة بناء السلام بصورة مقنعة على التدليل على قيمتها المضافة فإن مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة لن تجد أسباباً مقنعة لمنحها الحيز المطلوب.

١٠٢ - ولسنا نعتقد بضرورة النظر في هذين الافتراضين بوصفها إما متنافسين أو متعاقبين إن لجنة بناء السلام تواجه بالتأكيد تحديات خاصة بها ولكن في مصلحة الأمم المتحدة وأعضائها بالكامل أن تحقق الهيئة الجديدة نجاحاً أوفى وليس لأي جزء من أجزاء المنظمة أن يجلس بعيداً بانتظار أن تبرهن لجنة بناء السلام على نجاحها بل إن الجمعية العامة ومجلس الأمن يمثلان والدي لجنة بناء السلام ويتحملان من ثم مسؤوليات التنشئة الكامنة في مثل هذا الدور. وقرارا الإنشاء يعترفان كذلك بدور رئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو أمر يحتاج إلى تطوير أوفى.

١ - مجلس الأمن

١٠٣ - جاء قرارا ٢٠٠٥ ليوضحا أن ثمة طريقاً رئيسياً وإن لم يكن وحيداً يتيح للبلدان أن تصل إلى حيث الإدراج على جدول أعمال لجنة بناء السلام ويتم ذلك من خلال طلبات للمشورة من جانب مجلس الأمن والعلاقة مع مجلس الأمن جوهرية بالتالي في تشكيل جدول الأعمال بقدر ما أنها أساسية في تحديد أهمية لجنة بناء السلام ضمن هيكل الأمم المتحدة. وإذا ما رُوي أن مجلس الأمن يولي أهمية حقيقية لدور لجنة بناء السلام ففي ذلك تعزيز لاحترام اللجنة ذاتها. وعلى العكس من ذلك إذا ما ساد الشعور بأن الدور الذي يسند مجلس الأمن إلى لجنة بناء السلام أصبح هامشياً فإن ذلك ينال من قيمة اللجنة المذكورة.

١٠٤ - ولقد أبدى مجلس الأمن مؤخراً اعترافاً متزايداً بأهمية بناء السلام من خلال سلسلة من المناقشات المواضيعية بشأن المسألة فضلاً عن البيانات الرئاسية التي طرحت آراء المجلس بشأن قضايا بناء السلام. كما دعت رئاسة لجنة بناء السلام لمخاطبة المجلس في كل مناقشات مواضيعية مفتوحة ذات صلة كما أتيح لرؤساء الكيانات المحددة قطرياً مخاطبة المجلس في جميع الاجتماعات الرسمية حيثما كان المجلس يعالج أمر البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

١٠٥ - ومع ذلك، فإن من شأن مجلس أمن أكثر اقتناعاً بالقيمة المضافة من لجنة بناء السلام أن يتجاوز الخطوات المتخذة حتى الآن. بمعنى أن يقوم بصورة فعالة ومبتكرة بالنظر في أمر الفرص المتاحة لمشاركة لجنة بناء السلام حيث يكون ثمة مجال أكثر تواتراً بطلب المشورة فيما يتواصل المجلس مع اللجنة في وقت أبكر ابتداءً من مرحلة صياغة الولايات المسندة.

١٠٦ - وبدلاً من ذلك فالتفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ما برح محدوداً وتبدو المشكلة مزدوجة الجوانب: يرى مجلس الأمن أن اللجنة لا تقدّم الكثير من حيث القيمة المضافة في مشورتها فيما لا تقدّم لجنة بناء السلام المزيد من المشورة الأكثر تركيزاً ويرجع ذلك جزئياً لأن المجلس لا يطرح عليها في هذا الصدد طلبات أكثر تحديداً.

١٠٧ - وهذه الحالة تجسّد حلة فرص ضائعة وتقتصر عن آمال وتوقعات عام ٢٠٠٥. وعلى نحو أكثر إيجابية فإن الميسرين يعتقدون أن ثمة اعترافاً متزايداً بأن المنافع التي تتحقق من خلال علاقة معززة وأكثر عضوية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام حيث توجد حالياً إمكانية خلق دينامية جديدة بين مجلس أمن أكثر تفهماً وبين لجنة بناء السلام أفضل أداء.

١٠٨ - وتثور التساؤلات بشأن إمكانية أن يُضفى شكل إجرائي على حالة تفاعل أفضل بين الطرفين ولا شك لدى الميسرين بأنه في حال توافر الإرادة السياسية يمكن تحديد العمليات الملائمة لهذا الأمر. وقد دُلّ مجلس الأمن على قدرة في الابتكار الإجرائي في الماضي (ومن ذلك مثلاً في إنشاء الآليات التي تقضي بالاجتماع بصورة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وفي إنشاء فريق عامل معني بعمليات حفظ السلام يتمتع بنطاق من المشاركة الخارجية) ويستطيع المجلس أن يواصل خطاه في هذا السبيل.

١٠٩ - وحتى في نطاق الإجراءات القائمة حالياً يمكن إنجاز المزيد. بمعنى إمكانية زيادة التبادلات الأكثر أهمية مع لجنة بناء السلام في ظل ظروف غير رسمية حيث بالإمكان تقاسم أفضل للمشورة. ويمكن كذلك للمبادلات الأكثر انتظاماً بين اللجنة التنظيمية ورئاسات التشكيلات المحددة قطرياً ورئيس مجلس الأمن أن تتيح الفرص التي تقدّم فيها المشورة في إطار خاص. وهناك صيغ من قبيل جلسات الحوار التفاعلي غير الرسمي يمكن استخدامها بما يتيح لرئاسات التشكيلات القطرية المشاركة في طرح رؤاها. وعندما يحدّد مجلس الأمن بلداً قيادياً فيما يتصل بوضع أو تحديد ولاية في مجال حفظ السلام يمكن أن يتم التشاور بين الممثل الملائم للجنة بناء السلام وبين البلد القيادي الذي يتم تحديده. كذلك يمكن دعوة رئيس مكتب أمانة بناء السلام لإحاطة المجلس بإيجاز بما يجري في مشاورات مغلقة بنفس الطريقة التي تتبع في حالة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

حفظ السلام وبناء السلام

١١٠ - يسود رأي على نطاق واسع بأن مداولات مجلس الأمن يمكن أن تفيد من مشورة لجنة بناء السلام في مرحلة مبكرة من وضع ولايات حفظ السلام بشأن الجوانب المهمة خلال طور حياة البعثات وفيما تقترب مراحل تقليص حجم تلك البعثات.

١١١ - ولكي يحدث هذا، يتطلب الأمر أن تكون لجنة بناء السلام عاملاً وسيطاً مستنيراً ومركزاً في مثل هذا الحوار بحيث تطرح تحليلاً ومنظوراً لهما قيمتهما الحقيقية بالنسبة لمجلس الأمن. ومن شأن لجنة جيدة الأداء لبناء السلام أن تكون في موقف إيجابي لطرح عناصر محددة من المعلومات والاهتمامات التي قد لا يتمكن مجلس الأمن من الحصول عليها من موقع آخر. وبوسعها أن تعوّل على معارفها وخبرتها الواسعة بالبلدان المدرجة على جدول أعمالها، وأن تنطلق من واقع التفاعلات مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من العناصر الفاعلة وتستطيع كذلك أن تقدّم مساهمة لها أهميتها في التصدي للصلة بين الأمن والتنمية حيث لا يمتلك مجلس الأمن باستمرار منظوراً متكاملًا في هذا الخصوص.

١١٢ - والميسرون على بينة كاملة وواضحة من الحقوق والمسؤوليات التي يضيفها ميثاق الأمم المتحدة على عاتق مجلس الأمن فيما يتعلق بولايات حفظ السلام واتساقاً مع هذه المسؤوليات وفي إطار لجنة بناء السلام الأفضل أداءً والقادرة على تحقيق قيمة مضافة حقيقية يعتقد الميسرون أن على مجلس الأمن أن يفيد من الخبرة والمشورة المتاحتين من اللجنة إلى أقصى حد خلال المراحل المتعاقبة من وضع الولايات وتجديدها وفي مقاربة عمليات تقليص البعثات.

١١٣ - وفيما يتجاوز عمليات التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام فإن ثمة مسألة أكثر جذرية وتمثّل في الأولويات النسبية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام ضمن المنظمة ككل ويلاحظ الميسرون وجود شعور قوي بين الأعضاء بأن الأمر سيحتاج توازناً جديداً إذا ما كان لعمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تحقق الأهداف المتوخاة منها. ولأغراض هذا الاستعراض فنحن نركز على المسألة الأكثر محدودية والتي تتمثّل في كيفية بث المزيد من الموضوعية والأهمية في التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وإن كان السؤال الأكبر سيكون مطروحاً على الأرجح بقدر متزايد من الإلحاح.

١١٤ - إن الآثار المترتبة من حيث التمويل سوف تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا السؤال الأكبر، فميزانيات بناء السلام تمثّل كسراً في ميزانيات حفظ السلام وتستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تستخرج دروساً مفيدة من واقع الأرقام المقارنة ولكن ثمة درساً واحداً غير مقبول عندما ينجح أي استنتاج إلى أن تعاطي الأمم المتحدة مع بناء السلام "أمر لا يكلف غالياً"

إن عمليات حفظ السلام لا بد وأن تتقلّص في الوقت المناسب ولأسباب وجيهة. في حين أن عمليات بناء السلام لا بد من تمويلها على النحو الكافي من أجل أن تحقق فرصة معقولة من النجاح. ومن شأن نهج جديد إزاء عمليات السلام بما في ذلك الآثار المالية المترتبة أن يشكل تحدياً يواجه المنظمة بأسرها.

٢ - الجمعية العامة

١١٥ - جاء قراراً بإنشاء لجنة بناء السلام ليوضحا العلاقة بين الجمعية العامة وبين الهيئة الجديدة ومع ذلك، وبرغم العلاقة الرسمية المكثفة نسبياً التي تم إنشاؤها فثمة رأي يجمع بين أطراف كثيرة ومفاده أن الجمعية العامة ليس لها وزن كافٍ في أنشطة لجنة بناء السلام وأن الأمر بحاجة إلى علاقات أعمق هيكلاً وتفاعلاً

١١٦ - ومما لا شك فيه أن لجنة بناء السلام تستمد مشروعيتها وقوتها من الجمعية العامة وأن هذا أمر لا بد من تعزيزه. وقد اقترحنا في السابق أن يؤدي مرشحي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة التنظيمية دور همزة الوصل الواعية بين هذه الأطراف وبالإضافة إلى ذلك فهناك من الأعضاء من يرون أن على الجمعية العامة أن تناقش سياسة بناء السلام بصورة أكثر تواتراً وأن المناقشة السنوية الراهنة العامة أمر غير كافٍ كما أننا لاحظنا الاقتراح المطروح بأن تعقد الجمعية العامة مناقشة رفيعة المستوى بشأن بناء السلام خلال الأسبوع الوزاري.

١١٧ - ويؤيد الميسرون الرأي بأن الجمعية العامة تشارك في دور أحد الوالدين للجنة وهو أمر لا بد من التأكيد عليه وإضفاء مزيد من الأهمية على أدائه، ومع ذلك وكما هو الحال بالنسبة لمجلس الأمن فأبي ممارسات تؤدي للتنافس لا بد من تجنبها. وأي مناقشات إضافية لا بد وأن تقصد هدفاً محدداً، وتنطوي على قيمة مضافة.

١١٨ - وثمة نطاق واسع متاح من الخيارات فيما يتعلق بالسعي نحو تعزيز هذا الهدف إن التعبير عن دور الوالد قد يدفع رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى العمل بصورة دورية على قيادة مناقشات مشتركة. والأعضاء السبعة المنتخبون من جانب الجمعية العامة إلى اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام قد يتاح لهم فرصة الحديث أمام الجمعية كفريق وفي شكل تفاعلي فيما يتصل بأسلوب فهمهم لدورهم واضطلاعهم به. وقد يتم كذلك إشراك ممثلي/مبعوثي الأمين العام الخاصين والتنفيذيين في البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام في المناقشات التفاعلية المشتركة لإلقاء الأضواء على القضايا والنهج المشتركة.

١١٩ - وبالإضافة إلى المناقشة السنوية الشاملة والواسعة النطاق قد يبدو مفيداً العمل بصورة دورية على طرح منظور الجمعية العامة لكي يؤثر على مسألة مواضيعية رئيسية تكون قيد نظر لجنة بناء السلام أو العمل على تنظيم مناقشات مع الجمعية بغية تحقيق نتائج محددة.

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢٠ - القراران المؤسسان يطرحان كذلك دوراً قوياً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سواء في العلاقة مع انتخاب أعضاء لجنة بناء السلام أو السلطة التي تقضي بطلب مشورة لجنة بناء السلام على نفس الأساس الذي يتبع إزاء الجمعية العامة ويلاحظ القراران الأهمية الخاصة لمشورة لجنة بناء السلام التي تقدمها إلى المجلس وخاصة عندما تتحول البلدان من مرحلة الانتعاش الانتقالية إلى مرحلة التنمية. وفي وقت صدور القرارين فإن رئيس الجمعية العامة أكد على أهمية مجلس اقتصادي واجتماعي جديد معاد تشكيله يضطلع بدوره المطلوب في عمليات بناء السلام.

١٢١ - على أن هذا الدور السليم ما زال بحاجة إلى تعريفه على النحو الملائم والكامل فالعلاقة بين بناء السلام والتنمية تجسّد محوراً رئيسياً في هذا التقرير وترسي الأساس لأي تفاعل بالغ الأهمية بين لجنة بناء السلام والمجلس. والجهود المبذولة حتى الآن لإضفاء مغزى على هذا التفاعل (بما في ذلك جلسات الإحاطة الدورية من جانب رئيس لجنة بناء السلام إلى المجلس والاجتماعات التي تتم بين رئاسة اللجنة وبين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماع المكتب المشترك المعقود مؤخراً والجلسات المواضيعية المشتركة المعقودة بين وقت وآخر بين هئتين) تمثل خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح.

١٢٢ - ومع ذلك فالأمر يحتاج إلى إنجاز المزيد لتلبية المقاصد التي انطلق منها القراران، وكما هو الحال مع مجلس الأمن والجمعية العامة، ففي حال توافر التزام واهتمام كافيين فإن الآليات الملائمة للتفاعل سيتمكن التماسها. وبوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في إضافة مواضيع بناء السلام إلى دورته السنوية وبوسعه تيسير التفاعل بين لجنة بناء السلام وبين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك مع الوكالات المتخصصة وفي هذا الصدد يمكن تنظيم المزيد من الفعاليات المشتركة المعقودة بانتظام ومن جانبها يمكن للجنة بناء السلام أن تتخذ مبادرة ن شأنها أن تقضي بوضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتظام في صورة جوانب الأعمال التي تضطلع بأدائها.

١٢٣ - وتنشأ فرص محدّدة: على سبيل المثال في الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠١٠، حث الوزراء ورؤساء الوفود المجلس واللجنة على المشاركة في استكشاف طرق تدعيم مساهمة المرأة في منع نشوب النزاعات

وحلها وفي عمليات بناء السلام بشكل عام. ويمكن أن تتمثل ممارسة جادة في هذا المضمار لتأتي على شكل خطوة مهمة يتم اتخاذها نحو علاقة لها أهميتها بين الهيئتين.

باء - إحالة البلدان إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام

١٢٤ - الفقرة ١٢ من منظومة قراريّ التأسيس تحدد أربعة مسارات يمكن من خلالها للبلدان أن تدرج على جدول أعمال لجنة بناء السلام: إحالة من جانب مجلس الأمن أو الجمعيات العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الأمين العام. وجميع هذه الإحالات الأربع ظلت حتى الآن من جانب مجلس الأمن وبرغم الإشارة إلى التوازن الإقليمي في القرارين فجميع الإحالات الأربع كانت بلداناً أفريقية وهنا يثور السؤال بشأن السبب في عدم إحالة مجموعة أوسع تنوعاً من البلدان سواء من ناحية الحجم أو الخلفية الإقليمية أو مرحلة عملية بناء السلام التي بلغت.

١٢٥ - على أن السلطات في مجال الإحالة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة محجمة بصورة دقيقة ومن المرجح أن يظل استخدامها مقيّداً في حيز الممارسة ومع ذلك فهذه السلطات مهمة ولا ينبغي السماح بتجاوزها سواء بالقصور الذاتي أو بمنطق المخالفة ولا ينبغي كذلك أن يظل حق الإحالة الذي يتمتع به مجلس الأمن حقاً أكاديمياً. إلا أن الإحالة من جانب مجلس الأمن في مجال الممارسة من المرجح أن تظل هي القناة الرئيسية التي تصل بها البلدان إلى الإدراج على جدول أعمال لجنة بناء السلام والعملية التي تتم بها هذه الإحالات تستحق من ثم تعليقاً خاصاً.

١٢٦ - وهناك عنصران في المعادلة: موقف البلدان التي يمكن أن تدرج على جدول الأعمال والنهج الذي يتبعه مجلس الأمن وموقف البلدان هو عنصر جوهري بطبيعة الحال باعتبار أن الإحالة تتوقف دائماً على رغبة وموافقة البلد المعني والفرع أولاً من تقريرنا يمس نقطة الاستياء الذي يمكن أن يستشعره بلد في طريقه إلى الإدراج في جدول الأعمال بشأن ما قد يتصوره من "تزييل للمكانة" من مستوى مجلس الأمن إلى مستوى النظر بواسطة لجنة بناء السلام. وعليه فإن تطوير التواصل والتضمين والنهوض بأداء لجنة بناء السلام عناصر يمكن أن تساعد على تبديد الهواجس التي تنور في هذا الصدد.

١٢٧ - وفيما يتعلق بنهج مجلس الأمن فقد أشار الميسرون بالفعل إلى شاغل يتعلق بالدورية الممكنة. بمعنى مجلس أمن يرى أن لجنة بناء السلام لا تتصف بأهمية كافية فيما تشعر لجنة بناء السلام بأنها لا تمتلك الفرصة الكافية للتدليل على أهميتها ونحن نأمل في أن يساعد الاستعراض على كسر أي طوق وفتح السبيل أمام علاقة أكثر انفتاحاً وتفاعلاً.

١٢٨ - لا ندعو بطبيعة الحال إلى التجريب من أجل التجريب: إن إحالة بلدان جديدة لا بد وأن تقوم على أساس الاحتياجات وأن تراعي أداء لجنة بناء السلام وقدراتها والمهم هو التحرك فيما يتجاوز نظرة محدودة ومقيّدة إلى لجنة بناء السلام باعتبار أن اللجنة هي أداة تم إنشاؤها وتوجيهها لكي تنتج تغييراً واقعياً ولا بد من تحديها لكي تقوم بهذه المهمة.

١٢٩ - وفي مجال الممارسة فإن هذا يعني استعداداً من جانب مجلس الأمن للنظر في نطاق واسع من مواقف الإحالة: ويمكن أن يشمل ذلك بلداناً أكبر أو أحوالاً قطاعية أو إقليمية. ومن شأن النهج المتعدد المستويات المطروح فيما سبق أن يشكل قائمة جديدة من إمكانيات التعامل مع هذه المسألة.

جيم - دور وقائي

١٣٠ - في سياق مشاوراتنا أعرب الكثير ممن التقيناهم عن الرأي بأن قد حان الوقت واقتضت الظروف على الأرض لقبول مباشر أكثر للبُعد الوقائي من دور لجنة بناء السلام.

١٣١ - إن القرارين المؤسسين للجنة بناء السلام أتاح نطاقاً للبُعد وقائي بالفقرة ١٢ تضيف سلطة غير مقيّدة على مجلس الأمن وكذلك على الأمين العام لطلب مشورة لجنة بناء السلام وفيما يتعلق بسبل الإحالة الأخرى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والدول الأعضاء ذاتها) فطلبات المشورة يمكن أن تنشأ في الحالات التي تكون فيها الدولة العضو المعنية "في ظروف استثنائية بمعنى أن تكون على وشك الانزلاق أو معاودة الانزلاق إلى التراجع" فيما لا يكون هذا الأمر قيد نظر مجلس الأمن.

١٣٢ - ويدرك الميسرون الخلاف حول هذه النقطة الذي ساد قبل إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ كما أنهم يدركون الأعمال الوقائية التي تم الاضطلاع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها ومن المرجح أن يظل التعامل مع حالات خطر إعادة الانزلاق إلى أتون التراجع محورياً لأعمال لجنة بناء السلام ومع ذلك فإن ولايتها تتيح نطاقاً أوسع للعمل.

١٣٣ - وعند مقارنة دورها الوقائي فلسوف تحتاج لجنة بناء السلام إلى أن تستهدي سواء بالطلب من جانب البلدان المتضررة أو بنظرة واقعية في تقييم القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها وحيثما يتوافر العزم والاستعداد من جانب البلد المعني لالتماس المساعدة فيما ترى اللجنة أن بوسعها الاستجابة بصورة بناءة، فعلى اللجنة أن تفيد كاملاً من الإمكانيات التي تتيحها ولايتها الراهنة.

دال - الشراكات الأخرى: المؤسسات المالية الدولية وأسرة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية

المؤسسات المالية الدولية

١٣٤ - الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية أمر جوهري لأداء لجنة بناء السلام حيث أن دورها معترف به تحديداً في قراري التأسيس ومشاركتها في جميع الاجتماعات أمر منصوص عليه. وطبقاً لاهتمامنا إزاء أولوية التنمية وتعبئة الموارد لصالح لجنة بناء السلام فإن الميسرين كرسوا اهتماماً خاصاً للعلاقة مع البنك الدولي.

١٣٥ - إننا نسلم بأنه يوجد بالفعل أوجه صلات منتظمة ومفيدة في الميدان، سواء بالاجتماعات في نيويورك وعندما يسافر رؤساء لجنة تنمية السلام والتشكيلات القطرية المحددة إلى واشنطن دورياً، ورئاسة اللجنة الراهنة أعطت أولوية لتحسين هذه الشراكة ومع ذلك فالأمر يقتضي مزيداً ومزيداً من العمل من أجل تحقيق الطموحات بشراكة حقيقية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وفيما نلاحظ نفاداً في الصبر بصورة متزايدة في هذا المضمار.

١٣٦ - وثمة تحدٍ رئيسي للدول الأعضاء بأن تمارس تفكيراً مشتركاً مع إدارات كل منها فالاختلاف في النهج الذي يمكن أن يفتح بين مختلف فروع الحكم على نحو ما تم تأكيده في مقر البنك الدولي وفي واشنطن ومقر الأمم المتحدة في المتحدة في نيويورك أمر موثق جيداً وفي هذا العام الذي يشهد التجديد السادس عشر للمؤسسة الدولية للتنمية يصبح من الأهمية بصورة خاصة أن تضمن الدول الأعضاء التناسق بين أولوياتها في الأمم المتحدة والمواقف التي يتم اتخاذها بواسطة ممثليها في المجلس التنفيذي ومفاوضي وكالة التنمية الدولية.

١٣٧ - إن تحسين التنسيق في الميدان أمر حيوي وهو الخطوة الأولى واللازمة في تحقيق التجانس من حيث النهج المتبع ولكنه ليس كافياً بحد ذاته فالمقترحات المطروحة في الميدان يتم البت فيها في المقر ولقد تدارسنا بالتالي أمر النطاق المتاح لمدخلات من جانب لجنة بناء السلام في عمليات صنع القرار المهمة في واشنطن.

١٣٨ - ونحن نعتقد أن ثمة إمكانية تتيح مدخلات منهجية من جانب لجنة بناء السلام إلى عملية صنع القرار في المقر، وذلك أمر يمكن تحقيقه من خلال الاحترام الكامل للعمليات الداخلية للبنك الدولي وبالنسبة للبلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام فنحن نقترح أن يتم خلال الفترة الفاصلة بين تلقي التوصيات من الميدان وإحالة الملفات إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ القرارات بشأنها أن تعقد دورة منظمة جيداً ومعدة بإتقان في واشنطن بما يسمح برئاسة التشكيلات المحددة قطرياً وفريقه/فريقها أن يقدم مساهمة لها قيمتها.

١٣٩ - وبالإضافة إلى هذه التوصية المحددة فنحن نؤيد بقوة جميع المبادرات لتحسين السياسات والتجانس العملي بين الهيئتين ونثق بأن توصيتنا السابقة التي تقضي بتقييم تواتر الاجتماعات التي تعقدها لجنة بناء السلام ومن ثم تحسين إمكانيات المشاركة فيها أمر من شأنه أن يفضي إلى حضور متسق على مستوى كبار المعنيين من جانب المؤسسات المالية الدولية.

في نطاق أسرة الأمم المتحدة؛ والهيئات الإقليمية وغيرها

١٤٠ - لا بد وأن تصبح لجنة بناء السلام عنصراً دائماً وفعالاً في عمليات التشبيك المتبعة ضمن نطاق أسرة الأمم المتحدة وعلى سبيل المثال يحتاج الأمر إلى التفاعل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان خلال حالات النزاع وفي أعقاب النزاع وفي عمليات الدعوة من أجل إصدار التشريعات التي تحمي جميع أشكال حقوق الإنسان. وهناك حيز مماثل للحوار مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تضطلع بدور ملموس في إعداد اللاجئين لحياة مدنية عادية كما أن منظمة العمل الدولية لا بد وأن تكون شريكاً مهماً في توطيد دعائم السلام الدائم من خلال هيئة سُبل المعيشية المستدامة وهناك حاجة للتفاعل مع هيئات من قبيل المنظمة الدولية للهجرة من أجل إشراك المغتربين بصورة كاملة في مبادرة بناء السلام.

١٤١ - كما أن أهمية البُعد الإقليمي أمر تم التأكيد عليه في الفرع المعنون "في الميدان" (الفرع ثانياً)، الذي يتناول "الميدان" وعلى سبيل المثال ثمة شبكة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أرض القارة الأفريقية وهي فعالة في ميدان بناء السلام. فإطار الاتحاد الإفريقي للتعمير والتنمية فيما بعد النزاع وآلية استعراض النظراء الإفريقية - المنبثقة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إضافة إلى المنظمات دون الإقليمية ومنها مثلاً الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا كلها تشكل فيما بينها معارف محلية وخبرات ودروس مستفادة لها قيمتها ومن الحيوي أن تعمل لجنة بناء السلام على الاستفادة من هذه الثروة من الخبرة في أفريقيا وفي القارات الأخرى.

١٤٢ - من ناحية أخرى فترتيبات عمل اللجنة سواء في الميدان أو في المقر لا بد وأن تعكس بصورة كاملة أهمية المشاركة الإقليمية فالمشاركة من جانب الهيئات الإقليمية في الميدان من خلال عقد المؤتمرات بواسطة الفيديو أو غيرها لا بد وأن تكون أمراً متبعاً باستمرار في مناقشات اللجنة كما أن الزيارات الميدانية التي يقوم بها رؤساء التشكيلات يجب وأن تشمل ما أمكن تمثيلاً من جانب المنظمات الإقليمية ذات الصلة كجزء من الوفود.

١٤٣ - ولقد جاءت زيارة الميسرين للاتحاد الأوروبي في بروكسيل لتؤكد على الاهتمامات التي يتقاسمونها مع الاتحاد الأوروبي كما أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من الهيئات لها سجل طويل بدورها في المشاركة في بناء السلام واستناداً إلى البحوث والتحليلات التي يجريها مكتب دعم بناء السلام ينبغي للجنة أن تكفل الإفادة الكاملة من الخبرات والموارد والشعور بالهدف المشترك على مستوى المجتمع الدولي.

هاء - موجز بالتوصيات

العلاقات الرئيسية مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

- تدعيم العلاقة مع مجلس الأمن. وفي سياق أداء أفضل للجنة بناء السلام بحيث تفضي إلى قيمة مضافة حقيقية وسوف تطلب مشورتها لدى إقرار ولايات حفظ السلام واستعراضها أو الاقتراب من تقليص حجمها
- رهناً بعمليات الابتكار الإجرائية يجب التشجيع على الاستخدام المتوسع للإجراءات الحالية لمجلس الأمن
- الوقوف على طرق أكثر ابتكاراً من أجل إضفاء الأهمية على العلاقة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

إحالة البلدان إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام

- النظر في نطاق أكثر تنوعاً من المواقف من أجل الإحالة، بمعنى: بلدان أكبر حجماً وحالات قطاعية أو إقليمية
- الإفادة على النحو الأكمل من الإمكانيات التي تتيح دوراً وقائياً تكفله الولاية الراهنة للجنة بناء السلام

الشراكات الأخرى

- استحداث تفاعل أكثر انتظاماً مع البنك الدولي وبالذات من خلال إقرار آلية تكفل النظر في مساهمة لجنة بناء السلام في عمليات صنع القرار التي تتخذ بالمقر
- دعم الصلات ضمن أسرة الأمم المتحدة وتعزيز الصلات مع المنظمات الإقليمية وإضفاء الطابع المؤسس عليها تيسيراً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع كفاءة التعاون الأوفى مع هيئات من قبيل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي

خامساً - مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام

١٤٤ - لا يرى الميسرون أن من ولايتهم ما يتعلق بإجراء استعراض جذري أو فرعي لمكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام ونحن على بينة من أن المسؤولية الرئيسية لإدارة مكتب دعم بناء السلام تكمن في نطاق الأمانة العامة وأن صندوق بناء السلام تم استعراضه سواء في عام ٢٠٠٨ (مكتب خدمات المراقبة الداخلية) أو في عام ٢٠٠٩ (استعراض المانحين الخمسة).

١٤٥ - ومع ذلك فإن نوعية الدعم المقدم من مكتب دعم بناء السلام والتآزر مع صندوق بناء السلام أمر جوهري بالنسبة للأداء الفعال للجنة بناء السلام. وفضلاً عن الدعم الإداري فإن المكتب المذكور عليه أن يقدم مدخلات تحليلية قوية لتعزيز أعمال لجنة بناء السلام كما أن اللجنة والصندوق بحاجة إلى أن يعملوا بوضوح شديد بنفس المنطق وفي إطار من التجانس وبشعور قوي من الشراكة.

ألف - مكتب دعم بناء السلام

١٤٦ - قرارا التأسيس يوضحان أن مكتب دعم بناء السلام يتوقع منه أن يكون بمثابة أمانة "صغيرة" يتم استقاؤها من واقع الموارد القائمة ضمن نطاق المنظومة وتحدد مهامه على أنه يدعم لجنة بناء السلام ويدير صندوق بناء السلام ويقدم تحليلاً للقضايا المتقاطعة وأفضل الممارسات وعليه فإن الدور المنشود ليس دوراً تشغيلياً بقدر ما أنه دور تنسيق ودعم. لقد حقق مكتب دعم بناء السلام قدراً من النجاح في هذه المهام المختلفة فهو يقدم قدراً من الدعم المفيد للجنة التنظيمية ولرئاسات التشكيلات القطرية كما أن إدارة الصندوق التي يقوم على أمرها أصبحت معترفاً بها على أنها صائبة إلى حد كبير وهو يعتمد على موارد من خارج المكتب من أجل التوصل إلى نواتج مهمة.

١٤٧ - ومع ذلك فثمة شوط كبير لا بد من أن يقطع في هذا المجال فالمكتب لا يزال يكافح مع المسألة التي تواجهها لجنة بناء السلام بصورة عامة وهي كيفية تحديد قاطع لدور قيادي ومتميز ضمن منظمة أصبحت فيها مهام بناء السلام موزعة عبر الكثير من الإدارات والمكاتب وفي رأي الميسرين فالمشكلة تكمن جزئياً في مكتب دعم بناء السلام فيما يتعلق جزئياً بموقع المكتب المذكور ضمن نطاق الأمانة العامة ككل.

١ - في نطاق مكتب دعم بناء السلام

١٤٨ - في رأينا أن مكتب دعم بناء السلام بحاجة إلى تدعيم لكي يؤدي على نحو كافٍ دوره المستند إليه ويواجه التحديات الإضافية التي ورد تعريفها في هذا التقرير وتحتاج مسألة

الموارد إلى التصدي لها والمكتب حالياً يضم ٤١ وظيفة منها ١٣ مصنفة على أنها وظائف أساسية والباقي وظائف مؤقتة وهي مشغولة عن طريق الانتداب وممولة من خارج الميزانية أو ممولة من صندوق بناء السلام والافتقار إلى الخبرة التقنية يحد من القدرة التحليلية لدى مكتب دعم بناء السلام ومن قدرته على التشبيك والتواصل الفعال مع الخبراء من خارج نطاقه.

١٤٩ - ومن السبل التي توصل إلى تحقيق التدعيم اللازم في هذا الصدد ما يتمثل في تعديل بزيادة كبيرة في نسبة الموظفين الأساسيين إلى الموظفين غير الأساسيين ويوصي الميسرون بقوة بأن تكون النسبة هي ثلثي الموظفين الأساسيين إلى ثلث من الموظفين غير الأساسيين لكي يتم العمل بها والإبقاء عليها. وفي رأينا أن المهام الأساسية ينبغي أن يتولاها الموظفون الأساسيون وما إذا كانت تتم هناك أعمال داخلية أو تجري الاستفادة من خبرات توجد في مواقع أخرى في المنظومة ففي كل الحالات يحتاج المكتب إلى أن تستكمل موارده بواسطة موظفين أكفاء ومجربين بحيث يقضون الوقت اللازم داخل المكتب وبما يكفل الذاكرة المؤسسية ويرسم ويحقق أهدافاً متوسطة الأجل ويشجع إحساساً بالهوية والعمل الفريقي. ولا بد أن يكون من الأولويات الواضحة وضع السياسات الملائمة من أجل تعيين الموظفين والإبقاء عليهم.

١٥٠ - وهناك أيضاً الحاجة لأن يستخدم المكتب نفسه موارده بصورة أفضل. وفيما تحسنت بصورة واضحة الطريقة التي يتم بها إدارة الصندوق فلأمر بحاجة إلى التقدم على جهات مماثلة في الفرعين الآخرين من أعمال مكتب دعم بناء السلام وهما تعزيز لجنة بناء السلام وخاصة ما يتعلق بالتشكيلات المحددة قطرياً وفي النهوض بمهامه التحليلية.

١٥١ - حاجة أيضاً إلى فهم أوضح عبر المنظومة فيما يتصل بنوعية التحليلات وأفضل مواقع إجرائها وعلى المكتب ألا يسعى للازدواج مع الخبرات المتاحة حالياً ضمن كيانات متنوعة في الوكالات والأمانة العامة بل عليه أن يحشد ويطلق خبراته بحيث يكفل عناصر التجانس والإتاحة والجدوى.

١٥٢ - وينبغي أن يتمثل الهدف في أن يكون هناك مكتب لدعم بناء السلام يحظى بالاحترام بوصفه "مركز كفاءة عند محور تفكير الأمم المتحدة المتعلق ببناء السلام". واستناداً إلى الأعمال التي تتم عبر وخارج منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك ما يتم على يد المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والفعاليات المحلية يمكن لمكتب دعم بناء السلام أن يكفل استنارة جهود بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة بأفضل البحوث المتاحة وأهم الخبرات الميدانية ولا بد أن يشكل العمل التحليلي على هذا المستوى مورد مهماً بالنسبة للجنة بناء السلام بحيث يصبح عنصراً مؤثراً في دفع الأجزاء الأخرى من المنظومة كي تشارك في جهود الابتكار والتجريب.

٢ - مكانة المكتب ضمن الأمانة العامة

١٥٣ - ساد التصور بأن مكتب دعم بناء السلام سيكون مكتباً صغيراً ولكنه سيكون له وزن من واقع قدرته على حشد الموارد من كل أنحاء الأمانة العامة وفي ضوء حقيقة أنه يتلقى دعماً فعالاً وبارزاً من أعلى مستويات المنظمة، والجانبان مترابطان باعتبار أنه في أي منظمة فأى وافد جديد من المرجح كثيراً أن يحوز الاحترام من جانب المكاتب الأكبر والأعرق إذا ما رُوي أنه مدعوم من مستوى القمة.

١٥٤ - وتجدر الإشارة إلى أنه في المفهوم الأصلي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيرات، ساد التصور بالنسبة للمكتب على أنه يعمل بالارتباط مع نائب جديد وقوي للأمين العام لشؤون السلام والأمن (انظر A/59/565) وهذا النائب المتصور للأمين العام بحكم الرتبة سيكون في موقع يكفل منه لمكاتب مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام تحشد وزناً كبيراً خلف جهود بناء السلام التي من المقرر أن يقودها مكتب دعم بناء السلام والذي حدث، ولأسباب شتى، لم يتحقق الاقتراح المتعلق بنائب الأمين العام كما أن الميسرين لا يقترحون إحياءه.

١٥٥ - ومع ذلك فالحالة الراهنة لا يمكن النظر إليها بوصفها مرضية فهي ليست متسقة مع مقاصد عام ٢٠٠٥ بأن يعهد إلى مكتب دعم بناء السلام بدور إضافي ضمن نطاق المنظمة وفي سياق مشاوراتنا لم يتشكل لدى الميسرين الانطباع بأن المكتب ينظر إليه على أنه لاعب له مكانته عبر الأمانة العامة.

١٥٦ - ويكمن جانب من الإجابة في التعديل المقترح في نسب الموظفين بما من شأنه أن يساعد مكتب دعم بناء السلام في التدليل على أنه يجسّد مساهمة متميزة ولها قيمتها في المداولات التي تتم على نطاق الأمانة العامة بأسرها ولكن سيكون من الأهمية أيضاً توافر رسالة واضحة ومتواصلة وحاسمة من جانب الأمين العام ومفادها أن بناء السلام أمر محوري في أولويات الأمم المتحدة وأن دعمه للترتيبات التنظيمية يعكس هذا الاتجاه.

١٥٧ - ويبحث الميسرون الأمين العام على أن ينظر في مختلف السبل التي يمكن من خلالها التعبير عن هذه المؤازرة وهو ما يشمل دعم ولاية ودور فريق كبار الشخصيات المعني ببناء السلام وكذلك بُعد بناء السلام في لجنة السياسات ولا بد أن يكون الهدف هو كفالة تعميم بناء السلام عبر مسارات المنظمة وتوضيح أدوار كل من الأجزاء التي تكونها وتعزيز دور مكتب دعم بناء السلام بوصفه مركز اتصال في إطار الجهود الشاملة المبذولة في هذا المضمار.

باء - صندوق بناء السلام

١٥٨ - على نحو ما يتضح في قرارات التأسيس فإن هدف صندوق بناء السلام هو أن يكفل الإتاحة الفورية للموارد اللازمة لإطلاق أنشطة بناء السلام مع توافر التمويل الملائم لحالات الانتعاش وصندوق بناء السلام ليس صندوقاً إنمائياً ولا هو آلية تمويل مستمرة وبدلاً من ذلك فهو يقصد أن يكون ملجأً مبدئي. بمعنى أن يقوم بوظيفة حافزة من شأنها إطلاق التمويل الإضافي والطويل الأجل وباختصار فقد قُصد به أن يكون أداة لترسيخ المكتسبات المبكرة التي يتسنى تحقيقها من خلال مشاريع سريعة الأثر ولقد قدم المانحون حتى الآن مبلغ ٣٤٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة وهو يتجاوز بكثير الهدف الأساسي البالغ ٢٥٠ مليون دولار، ومن هذا المبلغ تم الآن تخصيص ٢٠٥ مليون دولار.

١٥٩ - والميسرون على يئنة من أن صندوق بناء السلام خضع للاستعراض مرتين على مدار السنوات الخمسة السابقة ونحن لا نرغب ازدواجية الأعمال التي تم إنجازها ومع ذلك فهناك جانبان نود أن نعالجهما:

١ - التآزر مع لجنة بناء السلام

١٦٠ - جاء تقرير الأمين العام بشأن ترتيبات تنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام (A/63/818) ليلاحظ الحاجة لمزيد من التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وهو ما ينعكس في تنقيح الاختصاصات المعتمد في عام ٢٠٠٩ ومع ذلك ففي سياق مشاوراتنا اقترح كثيرون أن الأمر ما زال بحاجة إلى تقوية التآزر والتجانس بين اللجنة والصندوق.

١٦١ - ونحن نسلّم بأن هذه مسألة حساسة. ذلك لأن صندوق بناء السلام له هيكل مستقل في صنع القرار حيث يتم اتخاذ القرارات من جانب الأمين العام بناءً على توصيات من الفريق الاستشاري وهذه الاستقلالية في صنع القرار تتسق مع رغبات المانحين ومع إجراءات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

١٦٢ - وفي إطار الممارسة فثمة ارتباط قوي بين الإدراج على جدول أعمال لجنة بناء السلام وبين تلقي الأموال: ٥٦ في المائة من أموال صندوق بناء السلام تم تخصيصها للبلدان الأربعة المدرجة على جدول الأعمال (تخصيص ٢٠ في المائة لبوروندي و١٨ في المائة إلى سيراليون و١٥ في المائة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى فيما نالت غينيا بيساو ٣ في المائة فقط).

١٦٣ - ويرحب الميسرون بهذا الارتباط ويفترضون استمراره كما أن حقيقة أن البلدان تختار الإدراج في جدول الأعمال أمر ينطوي على محاولة من جانبها لالتماس المشورة

والمساعدة من جانب المجتمع الدولي وهذا العمل من أعمال التواصل لا بد من الاعتراف به فضلاً عن الاستعداد لكفالة أن يظل صندوق بناء السلام مركزاً بقوة على احتياجاتها.

١٦٤ - ويسود اعتراف على نطاق واسع بأن التواصل بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام بحاجة إلى تحسين ويقوم الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام بإحاطة اللجنة التنظيمية بإحاطة موجزة على أساس منتظم ومع ذلك فالأمر يقتضي المزيد لكي يتم من خلال إحاطات مكتب دعم بناء السلام المقدمة إلى التشكيلات القطرية ومن خلال الإحاطات المقدمة من جانب رئاسة اللجنة الاستشارية لصندوق بناء السلام إلى اللجنة التنظيمية ومن الأهمية بوضوح أن تتلقى رئاسات لجنة بناء السلام معلومات دقيقة التوقيت بشأن قرارات التخصيص المالي (لم يكن الأمر كذلك باستمرار في الماضي) إن مشاريع وخبرات صندوق بناء السلام ستصبح ذات أهمية متزايدة باستمرار بالنسبة للأعمال المواضيعية التي تضطلع بها لجنة بناء السلام ومن ثم فالإحاطات المفصلة من جانب مكتب دعم بناء السلام بشأن البلدان المستفيدة من صندوق بناء السلام غير المدرجة على جدول أعمال اللجنة لا بد من أن تكون مستهدفة في هذا المجال.

٢ - استخدام الأموال

١٦٥ - يبدو أن من الملائم إيراد تعليق فيما يتصل بمستوى تحمّل المخاطر من جانب صندوق بناء السلام وهناك دراسات مختلفة بما فيها تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/64/866-S/2010/386) وهي تشير إلى الحاجة إلى درجة كبيرة من تحمل المخاطر فيما يتعلق بتمويل ما بعد النزاع. وتحقيقاً لتوازن ملائم بين الحصافة اللازمة في استخدام أموال المانحين وبين الجسارة المطلوبة في حالات ما بعد النزاع وهو أمر ليس من اليسير التوصل إليه ومع ذلك ففي ظل التركيز على الأثر المبكر وعلى المكتسبات السريعة يُقصد بصندوق بناء السلام أن يكون مختلفاً من الناحية الكيفية عن سائر الصناديق التي تركز على جانب التنمية ذلك لأن عتبة تحمّله للمخاطر يمكن بالتالي أن تتوقع أن تصبح أعلى من سواها. وفيما يعتمد الأمر على ممارسة الأمانة العامة اليقظة الواجبة في هذا الخصوص فإن الأمر يحتاج إلى ممارسة نوع من عمليات رأس المال المخاطر لكي يكون له دوره لدى البت في تخصيصات صندوق بناء السلام.

١٦٦ - وتعلق نقطة ثانية بالحاجة إلى إجراءات تكفل اتخاذ القرارات على نحو عاجل وميسر والمشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام تقصد إلى أن تكون مملوكة محلياً ولا بد من السماح بالوقت الكافي الذي يكفل الملكية الوطنية الكاملة ومع ذلك، فما أن تكفل هذه

الملكية الوطنية لا بد لصنع القرار أن يتم بكفاءة وبما يتفق مع مفهوم الأثر السريع الذي ينشده الصندوق.

جيم - موجز التوصيات

مكتب دعم بناء السلام

- تعزيز ترتيبات الموظفين في مكتب دعم بناء السلام ولا سيما من خلال زيادة ملموسة في نسبة الموظفين الأساسيين إلى الموظفين غير الأساسيين على أساس الثلثين للأساسيين مقابل ثلث لغير الأساسيين
- تحسين استخدام الموارد المتاحة في مكتب دعم بناء السلام وخاصة في تحسين الدعم المقدم إلى التشكيلات القطرية وفي النهوض بالمهام التحليلية للمكتب
- الاستفادة من البحوث التي تتم داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة بما يكفل دعم بناء السلام الذي تتولاه الأمم المتحدة بواسطة أفضل التحليلات المتاحة وأهم التجارب الميدانية
- إثبات أهمية بناء السلام بالنسبة للمنظمة ككل من خلال ممارسة القيادة من القمة وتشجيع الأمين العام على النظر في اتخاذ ترتيبات تنظيمية تعكس هذه الأهمية ويتم ذلك مثلاً من خلال تدعيم ولاية ودور فريق كبار الشخصيات المعني ببناء السلام واعتماد بُعد بناء السلام في لجنة السياسات

صندوق بناء السلام

- الحفاظ على استقلالية صنع القرار في صندوق بناء السلام ولكن مع تدعيم تأزره مع لجنة بناء السلام
- التدليل على الأخذ بالمزيد من تحمل المخاطر من جانب الصندوق

سادساً - موجز ما سبق

١٦٧ - على نحو ما ذكرناه منذ البداية فإن الميسرين يأملون في أن يساعد الاستعراض على استعادة وتنشيط رؤية عام ٢٠٠٥ ونحن نقترح بعض القياس لأداء هيكل بناء السلام في ضوء تجربة السنوات الأولى ولكننا نؤكد على أن هذه الممارسة لن تحرز النجاح إلا إذا ما انطلقت من التزام متجدد وشعور مدعوم بالمشاركة؛ ذلك لأن التغيير لا بد وأن يكون نفسانياً بقدر ما يكون مؤسسياً.

١٦٨ - إن لجنة بناء السلام بحاجة إلى الاعتراف بها والإفادة من مواضع قوتها المتميزة، لكنها تفتقر حالياً إلى هوية واضحة بما فيه الكافية فضلاً عن الخلط بالنسبة لدورها مما أسهم في شعور من خيبة الأمل بشأن تنفيذها المهام الموكلة إليها. فهي ليست هيئة تقنية ولا تنفيذية ومن ثم فعليها أن تنظر إلى نفسها بوصفها عنصراً سياسياً فاعلاً وأن تفيد بصورة كاملة من هذا الوضع المتميز.

١٦٩ - وبوصفها عنصراً سياسياً فاعلاً فإن لجنة بناء السلام تتمتع بموقع فريد من أجل أن تؤدي دورها بوصفها همزة وصل رفيعة المستوى بين الاحتياجات على الأرض وبين منظومة الأمم المتحدة في نيويورك وتتمثل مهمتها الأولى في مساعدة البلدان المدرجة على جدول أعمالها على البت في أولوياتها المتصلة ببناء السلام وعليها باستخدام معارفها وخبراتها أن تفيد من وزنها السياسي لكي توازر الجهود المبذولة لإشراك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في تلبية هذه الأولويات بأفضل السبل الممكنة ولكن عليها ألا تتردد في استخدام ثقلها السياسي من أجل التصدي على نحو عاجل لقضايا المساءلة المتبادلة. إن اللجنة، من منطلق الاعتراف بهذا الدور السياسي في جوهره واستخدام هذا الدور على أكمل وجه يمكنها على أفضل السبل أن تحدد لنفسها مكانتها اللائقة.

ألف - نظرة عامة على التوصيات

١٧٠ - التوصيات تفضي بحد ذاتها إلى تصنيف معين وهي مطروحة في ختام كل من فروع التقرير ومع ذلك فإن الميسرين يراها تعمل في إطار كل متكامل بحيث يعزز كل عنصر منها العنصر الآخر وعلى سبيل المثال من الواضح أن اللجنة إذا ما اكتسبت مزيداً من الأهمية في الميدان فإن من شأنها أن تعزز دورها على مستوى المقرر ومن الناحية الأخرى فالعناصر التي أدلت بآرائها في الميدان سوف تنظر بعين التقدير إلى الصلة مع لجنة بناء السلام إذا ما كانت صورتها تقضي بأنها أصبحت محوراً لأولويات الدول الأعضاء.

١٧١ - ولقد أنصّب محور تركيزنا على مدار هذه الممارسة على التماس تحقيق تغيير حقيقي وقابل للتنفيذ. بما يفضي إلى تعزيز كفي لمساهمة لجنة بناء السلام وفي نطاق كل فرع من التقرير أدرجنا مبرر توصياتنا وإضافة إلى ما نقتصره من سبل التنفيذ.

١٧٢ - وعندما تؤخذ توصياتنا معاً فنحن نأمل في أن نكون أول من يشهد ما يلي:

- **لجنة بناء السلام** أكثر أهمية بحيث تكفل الملكية الوطنية الحقيقية من خلال بناء القدرات ومزيد من إشراك المجتمع المدني وتبسيط الإجراءات ومزيد من تعبئة الموارد الفعالة وتعميق التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية ووجود بُعد إقليمي أقوى
- **مزيد من المرونة في لجنة بناء السلام** مزودة بإمكانية مشاركة متعددة المستويات
- **أداء أفضل للجنة بناء السلام** بحيث تكون مزودة بلجنة تنظيمية ذات وضع وتركيز أفضل وتشكيلات محددة قطرياً ومزودة بموارد أوفر وتتسم بهوية ميدانية أكثر ابتكاراً وقوة.
- **مزيد من تمكين لجنة بناء السلام** مزودة بعلاقة معززة أكبر مع مجلس الأمن فضلاً عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- **دعم أفضل للجنة بناء السلام** بفضل مكتب لدعم بناء السلام يتميز بأداء قوي ويتمتع بوزن أكبر ضمن نطاق الأمانة العامة وصندوق لبناء السلام يتفق عمله تماماً مع الأهداف التي تأسس من أجلها
- **مزيد من طموح لجنة بناء السلام** بحيث تشمل جهودها نطاقاً أكثر تنوعاً من البلدان المدرجة على جدول أعمالها
- **فهم أفضل للجنة بناء السلام** بحيث تتمتع باستراتيجية اتصالات فعالة توضح ما لديها كي تقدمه وتخلق لها سمّة أكثر إيجابية

باء - الخلاصة

١٧٣ - المادة ١ من ميثاق الأمم التي تطرح مقاصد الأمم المتحدة تحسّد مسؤوليتها عن أن "تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها"، ولأن الأمم المتحدة أصبحت من واجبها تحوّل تركيزها بصورة غير متناسبة إلى حفظ السلام في السنوات الفاصلة فقد أصبح ذلك مسألة يحتاج أعضاؤها ككل إلى التصدي لها وفي إنشاء الهيكل الجديد في عام ٢٠٠٥ فإن قادة العالم كانوا يرغبون بوضوح في استعادة رسالة المنظمة في بناء السلام.

١٧٤ - ويأمل الميسرون في أن يأتي هذا الاستعراض بمثابة ناقوس للتنبيه. صحيح أننا لن نقف على كل نقطة طرحت من جانب من التقينا بهم وأن بعضها اتجه إلى منح متنافسة والبعض الآخر كان غاية في الأهمية ولكن غاية في التفصيل بأكثر من إمكانية أن يستوعبه تقريرنا ولكن الرسالة الأساسية لا يمكن الخطأ بشأنها وهي أن بناء السلام هو معيار الاختبار لمنظمتنا وأن الأمر بحاجة إلى بذل المزيد بصورة جماعية إذ كانت المنظمة سوف تحتاز هذا الاختبار.

١٧٥ - وكما لاحظنا في المقدمة فإن تقرير التنمية العالمية لسنة ٢٠١١ سوف يأتي بمثابة وثيقة إطلالة على الواقع إن رسالته صادمة حيث أن أكثر من نصف بليون من أفقر فقراء العالم يعيشون في بلدان متضررة من جراء النزاعات وفي حالة إبلال من وطأها كما أن تحدي التنمية الذي تواجهه تلك البلدان يتسم بالعمق سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبي وبالاقتران مع هذا الاستعراض فإننا نأمل في أن تساعد النتائج التي خلص إليها تقرير التنمية العالمية في تعزيز العزم الجماعي على التعامل مع بناء السلام بطريقة أكثر شمولاً وأشد تصميمًا.

١٧٦ - وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة فالأمر متروك للأعضاء كي يقرروا السبل التي تكفل التعامل قُدمًا مع محصلة هذا التقرير ونحن نأمل في أن تلقى توصياتنا قبولاً واسع النطاق بحيث تنفذ بطريقة شاملة بما يكفي من أجل إحداث تغيير حقيقي وفوق هذا كله نرجو في أن تثبت المنظمة ككل بأنها مستجيبة إزاء ما ندعو إليه من مجاهدة تحدي بناء السلام من منطلق شعور متجدد بأهميته العاجلة.

١٧٧ - وأخيراً نوجه شكرنا لرؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن على الثقة التي أولوها إيانا وللأعضاء والأمانة العامة وللأمم المتحدة بصورة أوسع على التزامهم إزاء هذه الممارسة وعلى مشاركتهم بصورة رفيعة في تنفيذها.

تذييل

قائمة بالمشاورات التي عقدها الميسرون

مشاورات غير رسمية مفتوحة للدول الأعضاء

- ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠
- ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠
- ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠

الأطراف المعنية في الأمم المتحدة

- الأمين العام
- رئيس الجمعية العامة
- رئيس مجلس الأمن
- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- وكيل الأمين العام للشؤون السياسية
- وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام
- الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام
- الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والتخطيط الاستراتيجي
- مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممثل التنفيذي السابق للأمين العام في بوروندي
- الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى
- الممثل الخاص للأمين العام في غينيا بيساو
- الممثل التنفيذي للأمين العام في سيراليون
- الممثل الخاص للأمين العام في ليبيريا
- الممثل الخاص للأمين العام في تيمور لشتي
- الرؤساء السابقون والحاليون للجنة التنفيذية والتشكيلات القطرية المحددة

الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية

- ممثلو فرادى الدول الأعضاء
- ممثلو المجموعات الإقليمية
- اللجنة السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي
- مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي

الشركاء

- ممثلو البنك الدولي
- ممثلو منظمات المجتمع المدني الدولية
- ممثلو منظمات المجتمع المدني في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وجنوب أفريقيا والسودان
- فريق شركاء الاتحاد الأفريقي

فعاليات محددة تم تنظيمها لتمكين الميسرين من تجميع الآراء من الأطراف صاحبة المصلحة

- ”استعراض لجنة بناء السلام: منظورات من المجتمع المدني“ – مناقشة مائدة مستديرة استضافها معهد السلام الدولي بمشاركة من جانب منظمات المجتمع المدني ذات الأساس الدولي والمحلي بما في ذلك الشراكة العالمية لمنع النزاع المسلح، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠
- استعراض الخمس سنوات للجنة بناء السلام – حلقة عمل استشارية التي استضافها منهاج بناء السلام في جنيف بمشاركة من المنظمات القائمة في جنيف والفاعلة في مجال بناء السلام، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠
- ”تأمين سلام مستدام في أفريقيا: التنسيق والتجانس والشراكات. تقييم التقدم المحرز للجنة بناء السلام“ – مؤتمر شارك في استضافته المركز الأفريقي للحل البناء للمنازعات وإدارة جنوب أفريقيا للعلاقات الدولية والتعاون الدولي بمشاركة حكومية ضمت رؤساء الدول والحكومات إلى جانب دوائر المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية من البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام وغيرها من الدول المتأثرة بالنزاعات في أفريقيا، يومي ٢٩ و٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠
- ”استعراض وإحياء بناء السلام“ – مؤتمر استضافته مؤسسة ستانلي بمشاركة من ممثلي الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية، من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠